نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الأعداد ٢٣٧ - ٢٤٠ فبراير/شباط - مايو/أيار ٢٠٠٨ (عدد خاص)

في هذا العدد

يصادف هذا العدد الخاص ثلاث من المناسبات الهامة، ويأتي على رأسها انعقاد الاجتماع الدوري السابع للجمعية العمومية للمنظمة وكان له أهمية إضافية بارتفاع نسب التجديد في تشكيل الهياكل القيادية وتأكد فيها الالتزام بمبدأ التداول في المواقع القيادية.

ولا يقل الحدث الثاني أهمية، حيث احتفلت المنظمة بمناسبة حلول العام الخامس والعشرين لتأسيسها، ووفرت المناسبة الفرصة لتكريم البعض من الرواد الذين أسهموا بجهدهم في دعم مسيرة المنظمة وأضافوا لها بثقلهم الأدبي والفكري.

وتخص المناسبة الثالثة هذه المطبوعة "النشرة الإخبارية للمنظمة"، حيث يوافق العدد مرور ٢٢ عاماً على انطلاقها.

ويبقى واجب الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ "محمد فائق" عميد الحركة العربية لحقوق الإنسان والذي قاد مسيرة المنظمة بكفاءة واقتدار معهودين، ورسخ خلالها نهج الديمقراطية والقيادة الجماعية وروح الفريق والتفاني في خدمة قضايا الإنسان في الوطن العربي.

وقائع الاحتفال بالعيد الخامس والعشرين لتأسيس المنظمة ...(٢)

تتفق الدوائر الأكاديمية والبحثية على أن تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في العام ١٩٨٣ يمثل البداية الفعلية لتدشين حركة حقوق الإنسان في الوطن العربي وتحولها إلى فاعل إقليمي مؤثر على نحو متنامٍ، ووفرت هذه المناسبة الفرصة لتكريم بعض من جيل الرواد في المنظمة الذين أسهموا بجهدهم في دعم مسيرتها الرائدة وأضافوا بثقلهم الأدبي والفكري إلى المنظمة وإلى حركة حقوق الإنسان..

أعمال الاجتماع الدوري السابع للجمعية العمومية للمنظمة ...(٤)

تعد الجمعية العمومية للمنظمة أحد أبرز المحافل الحقوقية في الوطن العربي بما تضمه من انتشار جغرافي واسع وتعدد وثراء الروافد الفكرية، وتعكس إيمان المنظمة الثابت بمبادئ الحكم الديمقراطي الذاتي. وشهدت كالمعتاد التجديد في تشكيل الهياكل القيادية، وأكدت الالتزام بمبدأ التداول في أعلى المواقع القيادية..

تقارير المؤسسات العضوة في المنظمة إلى الجمعية العمومية ...(٥)

تضمنت تقارير المؤسسات العضوة في المنظمة إلى اجتماع الجمعية العمومية في دور انعقادها السابع حالة حقوق الإنسان وأبرز التطورات والإشكاليات والقضايا في ١٦ بلداً عربياً وأوضاع عرب المهجر في ثلاث من الدول الأوروبية..

أعمال ندوة الحركة العربية لحقوق الإنسان في سياق متغير ...(٢١)

تمثل الجمعية العمومية للمنظمة -بحكم تشكيلها- تعبيراً رئيسياً عن حركة حقوق الإنسان وروافدها في العالم العربي، وبادرت المنظمة لعقد ندوة للبحث في دور حركة حقوق الإنسان في ضوء التطورات الوطنية والإقليمية والدولية، ولبحث أفضل السبل والممارسات لتعزيز احترام حقوق الإنسان في البلدان العربية، وبهدف بلورة خطوط عامة لاستراتيجية عمل المنظمة في المرحلة المقبلة..

من وقائع الاحتفال بالعيد الخامس والعشرين لتأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان

في مناسبة حلول الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في العام ١٩٨٣، شهدت القاهرة وقائع الاحتفال بهذه المناسبة في يوم ١٦ أبريل/نيسان، والذي تواكب مع عقد الجمعية العمومية السابعة للمنظمة بحضور ممثلي المنظمات العضوة والأفرع والمجموعات القطرية، وشهد وقائع الاحتفال لفيف من أربعمائة من أعلام الفكر والرأي وقادة جماعات حقوق الإنسان المصرية والعربية والدولية والشخصيات العامة والإعلاميين والدبلوماسيين والقضاة وأعضاء المنظمة من المصريين والعرب المقيمين في مصر.

وجرى خلال الاحتفال تكريم ٣٩ من جيل المؤسسين والرواد في المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومن بينهم أعضاء مجلس الأمناء في الفترة التأسيسية (١٩٨٣-١٩٨٧)، وأعضاء أول مجلس أمناء منتخب في الجمعية العمومية الأولى للمنظمة (١٩٨٧-١٩٩٠) وعدد من قيادات المنظمة وأعضائها الذين أسهموا على نحو بارز في مسيرة المنظمة ودعم رسالتها خلال الربع قرن الماضي، وتقرر دعوتهم لحضور أعمال اجتماع الجمعية العمومية السابعة للمنظمة بصفة مراقبين لإثراء نقاشاتها وأعمالها.

وضمت لائحة المكرمين كل من: د.برهان غليون (سوريا)، د.عبد الله النفيسي (الكويت)، د.علي أومليل (المغرب)، أ.محمد كرم (المغرب)، د.سعاد الصباح (الكويت)،أ.ناجى علوش (فلسطين)،أ.كامل زهيري (مصر)، د.أديب الجادر (العراق)، أ.فاروق أبو عيسي (السودان)، أ.جاسم القطامي (الكويت)، د.يحيى الجمل (مصر)، د.عبد الرحمن اليوسفي (المغرب)، د.أسعد عبد الرحمن (فلسطين)، د.أمين مكي مدني (السودان)، د.نادر الفرجانى (مصر)، د.ليلى شرف (الأردن)، أ.صلاح الدين حافظ (مصر)، أ.عبد المحسن قطان (فلسطين)، سمو الأمير طلال بن عبد العزيز (السعودية)، أ.الحسيب بن عمار (تونس)، د.خير الدين حسيب (العراق)، أ.سامي العلمي (فلسطين)، د.محمد عبد الملك المتوكل (اليمن)، السيد الصادق المهدي (السودان)، أ.عبد الوهاب الباهي (تونس)، د.سعد الدين إبراهيم (مصر)

وكذا الأعلام الراحلين: أ.فتحي رضوان (مصر)، أ.منذر عنبتاوى (الأردن)، أ.جوزيف مغيزل (لبنان)، د.أحمد صدقي الدجاني (فلسطين)،أ.عادل عيد (مصر)، بروفيسور محمد عمر بشير (السودان)، الشهيد يوسف فتح الله (الجزائر)، أ.منصور الكيخيا (ليبيا) مختفٍ منذ ١٩٩٣، أ.سليمان الحديدي (الأردن)، أ.جميل عزيز (العراق)، د.حيدر عبد الشافي (فلسطين)، د.مفلح أبو سويرح (فلسطين)، أ.عبد العزيز السقاف (اليمن).

وقد تمكن من المشاركة في وقائع الاحتفال كل من السيد "الصادق المهدي" رئيس وزراء السودان السابق، والدكتور "خير الدين حسيب" مدير مركز دراسات الوحدة العربية، والأستاذ "صلاح الدين حافظ" أمين عام اتحاد الصحفيين العرب، والدكتور "نادر فرجاني" الخبير الدولي في التنمية البشرية، والأستاذة "ليلى شرف" عضو مجلس الأعيان الأردني، والدكتور "أمين مكي مدني" رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان ورئيس المرصد السوداني لحقوق الإنسان، والدكتور "برهان غليون" أستاذ العلوم السياسية بجامعة باريس، والدكتور "يحيى الجمل" المحامى والفقيه الدولي في علوم القانون الدستوري، والدكتور"محمد عبد الملك المتوكل" أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء ومنسق المؤتمر القومي الإسلامي، والأستاذ"عبد المحسن تقي مظفر" عن الأستاذ "جاسم القطامي" الرئيس الشرفي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان والشيخة "أمنية الصباح" كريمة الشيخة "سعاد الصباح"، والسيدة"هبة" كريمة المرحوم الأستاذ"عادل عيد" والأستاذ " أحمد رزق" عن الدكتور "سعد الدين إبراهيم".

وفى بداية الاحتفال، رحب الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام بالمشاركين في

الاحتفالية، وخص بالتحية والثناء الرواد الذين تمكنوا من تلبية دعوة المشاركة، وحرص على الإشارة إلى الحيرة التي ألمت باللجنة التنفيذية عند اختيار لائحة المكرمين الـ٣٩، وذلك نظراً لأن المئات من قيادات المنظمة وأعضائها الناشطين وغيرهم من ناشطي الحركة الحقوقية في الوطن العربي يستحقون التكريم وأن تكريم اللائحة المذكورة يعد تكريماً للحركة العربية لحقوق الإنسان، ولهذا كان قرار المنظمة أن تكون هذه اللائحة هي الأولى بين لوائح أخرى سيجري تكريمها في المستقبل القريب.

وفى مقارنة بين تاريخين، قال الأستاذ "محمد فائق" وعندما أقلب نظري في وجوه الحاضرين، ينطبع في ذهني الاجتماع التأسيسي للمنظمة في قبرص، عندما عقد قبل خمسة وعشرين عاماً. ولازالت الوجوه المملوءة بالثقة على ثقتها، ولا زالت الأيدي ممدودة للمنظمة على عهدها. وكأن لم يمض بين التاريخين ذلك الوقت الطويل.

لكن شتان بين مشهد الأمس عندما كان المؤتمر التأسيسي للمنظمة يجتمع خارج الوطن العربي تعبيراً عن الرفض للفكرة والتنظيم. واليوم وهو يجتمع في رحاب أكبر عاصمة عربية – القاهرة – ويمتد تواجد المنظمة بفروعها ومنظماتها العضوة ليغطي كل الساحة العربية".

وأضاف أن "هذا المشهد لا يلهينا عن أن الرسالة التي بدأناها لا زالت تحتاج إلى مزيد من الجهد والمثابرة، سواء بالنسبة لتعزيز الحقوق الجماعية أو الحقوق الفردية، وسواء كان بالنسبة لتعزيز الحقوق المدنية والسياسية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

مشيراً إلى أن "بعض المصاعب استفحل، والمكون الخارجي في أزمات المنطقة تضخم، والنزاعات الداخلية أصبحت ظاهرة ثابتة في المشهد العربي، وتفاقمت انتهاكات لحقوق الإنسان في سياق التطرف والإرهاب ومكافحته".

مؤكداً أن "المنظمة لن تدع هذه الصعوبات تنال من ثقتنا في قدراتنا ووسائلنا أو توهن من عزيمتنا ويقيننا. ولنا في خبرة المسيرة الطويلة للمنظمة شاهد ودليل. بيد أن علامات الطريق للمستقبل، والتي استخلصناها من درس المسيرة تمر بالعديد من المحطات. يأتي في صدارتها تذليل الصعوبات أمام حركة حقوق الإنسان، ومهمتنا في هذه النقطة تشمل تذليل العقبات الاجتماعية والثقافية بقدر ما تشمل تذليل العقبات القانونية، وتدعيم علاقاتنا بالحركة العالمية لحقوق الإنسان، التي نرى أنفسنا جزءاً أصيلاً منها".

وقال لقد "أثبتت مسيرة ربع القرن التي اجتازتها المنظمة صحة ما وصل إليه جيل المؤسسين، وإجماع التراث الإنساني من التكامل والترابط الوثيق بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية والذي بات العالم أجمع يتبناه في سياق مفاهيم الحكم الرشيد والتنمية البشرية".

وأضاف قائلاً "اسمحوا لي في هذه المناسبة أن أتوجه بالشكر والعرفان للذين عملوا معي وتحملوني في الأمانة العامة طوال هذه السنوات، فقد كان فضلهم علىّ كبيراً".

وختم قائلاً "أود أن أعبر عن سعادتي البالغة، في أن يكون آخر عمل أقوم به قبل أن أترك موقعي كأمين عام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان هو تكريم هذه المجموعة الرائعة التي قامت على أكتافها منظمتنا".

وقام الأستاذ "محمد فائق" بتسليم دروع ووثائق التكريم للسيدات والسادة المكرمين في الاحتفالية، والتي تخللها التعريف بشخص كل منهم ودوره في مناهج الحياة العامة ودوره في دعم مسيرة المنظمة والتي ألقاها الإعلامي الكبير الأستاذ "عبد الوهاب قتاية".

وعبر المكرمون الحاضرون في كلماتهم عن سعادتهم بالاحتفال والتكريم، وتوجيه الشكر للأستاذ "محمد فائق" والمنظمة بمختلف تكويناتها، والإشادة بالدور الذي لعبته المنظمة خلال الربع قرن الماضي، والذي كان بحد ذاته الولادة الحقيقية لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، وقيادة المنظمة للحركة على نحو أدى لنموها وتعددها وتلمس قدرتها على التأثير والتغيير والمشاركة في دعم التنمية الاجتماعية وآليات العدالة وتعزيز سيادة القانون والدفاع عن الحقوق والحريات في وجه الانتهاكات متعددة المصادر في المنطقة العربية، مؤكدين أهمية تطوير دعم المجتمع العربي للمنظمة ورسالتها كأداة أساسية في مواجهة التحديات المالية، ومنوهين بالعديد من الأزمات والقضايا التي نجحت في مواجهتها ومعالجتها.

وخلال وقائع الاحتفال، بادر الدكتور "أمين مكي مدني" رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان بطلب كلمة خاصة، أشار فيها إلى أنه يتحدث نيابة عن المكرمين المشاركين وأعضاء مجلس الأمناء وكذلك أعضاء الأمانة

العامة الذين قرروا بمعزل عن الأستاذ"محمد فائق" المبادرة إلى تكريمه خلال وقائع الاحتفال، مشيراً إلى أنه اضطر لإبقاء الأمر سراً لعلمه بأن الأستاذ"محمد فائق" سيرفض الفكرة.

وباسم المنظمة وتكويناتها، أكد الدكتور"أمين مكي مدني" أن ما ينسب للمنظمة من جهود ونجاحات خلال الربع قرن الماضي إنما يعود في جزء كبير منه لدور الأستاذ"محمد فائق" وصبره ومثابرته وجهوده التي لا يمكن حصرها في دفع مسيرة المنظمة وقيادتها بتفان نادر، ومنوها بالعديد من الأمثلة التي أكد أنه لا يمكن أن تعبر عن دور الأستاذ "محمد فائق" ولا تعكس مدى الإنجاز الذي حققته المنظمة خلال فترة قيادته، ومعبراً عن احترام كل المنظمة لرغبته في ترك موقع الأمين العام التي عبر عنها تكراراً خلال السنوات العشر الماضية ولم يتمكن من تنفيذها تحت إلحاح المنظمة عليه.

وقام الأستاذ "محمد فائق" بتسليم دروع التكريم الخاصة بالمكرمين الراحلين وكذلك الذين تعذر مشاركتهم في الاحتفال إلى ممثلي منظماتهم الوطنية والدبلوماسيين من ممثلي السفارات العربية في مصر، وجرى نقل وقائع الاحتفال في ١٦ فضائية عربية، كما جرى إذاعة ٤٩ حواراً تليفزيونياً وإذاعياً وصحفياً تخللت وقائع الاحتفالية.

وقد أصدرت المنظمة كتاباً توثيقياً عن مسيرتها خلال الربع قرن الماضي، أعده الأستاذ "محسن عوض" وجرى توزيعه خلال أعمال الاحتفال والجمعية العمومية السابعة للمنظمة.

الجمعية العمومية السابعة
برنامج عمل للمستقبل في واقع متغير

عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان اجتماع جمعيتها العمومية السابعة بالقاهرة يومي ١٨، ١٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٨ تحت شعار "برنامج عمل للمستقبل في واقع متغير"، بحضور أعضاء الجمعية البالغ عددهم ٥١ عضواً من أصل ٥٦ عضواً يشكلون عضوية الجمعية ويضمون أعضاء مجلس الأمناء المنتهية ولايته والممثلين المنتخبين لاثنين وعشرين فرعاً ومنظمة عضوة ومجموعة قطرية في ١٦ بلداً عربياً وبين الجاليات العربية في ثلاث دول أوروبية.

وقد تعذر حضور خمسة من الأعضاء نظراً لظروف طارئة أو قيود قانونية على سفرهم، كما شارك في متابعة وقائع الاجتماع عدد من الرواد الذين جرى تكريمهم في الاحتفال بحلول العيد الفضي للمنظمة، وخاصة السيد "الصادق المهدي" رئيس وزراء السودان السابق الذي حرص على المشاركة في كافة جلسات اجتماع الجمعية.

ترأس الدكتور"أمين مكي مدني" رئيس مجلس الأمناء جلسة افتتاح أعمال الجمعية، وبادر لدعوة السيدات والسادة الأعضاء للوقوف دقيقة حداداً على أرواح الشهداء في فلسطين والعراق، وأشار إلى الصورة السلبية لأوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية والتي يعكسها تقرير مجلس الأمناء إلى الجمعية والذي أعده الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام وقام بعرضه خلال جلسات الاجتماع، مستعرضاً مسيرة المنظمة وعقد الجمعية في مناسبة مرور ربع قرن على تأسيسها، وقد عرض جدول الأعمال المقترح للمناقشة، وصادقت عليه الجمعية العمومية.

وعبر الأستاذ"محمد فائق" الأمين العام عن أهمية انعقاد الاجتماع الدوري للجمعية الذي يتزايد أهميته مع دورة انتقال المسئولية في المنظمة وتعميق مبدأ تداول المواقع الرئيسية فيها، ووجه الشكر إلى السيدات والسادة رئيس وأعضاء مجلس الأمناء وأعضاء الأمانة العامة والجهاز التنفيذي بقيادة السفير "إبراهيم علام" المدير التنفيذي على جهودهم التي ساعدته في قيادة المنظمة خلال العقدين الأخيرين.

وانتخبت الجمعية العمومية كلاً من المفكر الدكتور "محمد عبد الملك المتوكل" نائب رئيس المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية رئيساً للاجتماع، والأستاذ "أحمد شمس الدين" نائب رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان مقرراً لأعمالها.

وفى الجلسة الأولى، طلب الدكتور "محمد عبد الملك المتوكل" رئيس الاجتماع من السيد "الصادق المهدي" رئيس وزراء السودان السابق التقدم بمداخلة حول رؤيته وتحليله لتدهور أوضاع حقوق الإنسان في الوطن العربي، والتي أشار فيها إلى مخاطر استمرار تدهور حقوق الإنسان في

العالم العربي، وخاصة عند مقارنته بمناطق العالم الأخرى، منوها بتدهور أوضاع المسلمين في المهجر، ومستخلصاً عدد من المهام الجوهرية التي توصل إليها خلال مشاركاته في المحافل الدولية، تلمس مظاهر التحرك الشعبي واسترداد العافية في المجتمعات العربية نتيجة تزايد عوامل القهر، وبشكل يتوازى مع ظاهرة العنف الشعوائي التي تعم أرجاء المنطقة، مشيراً إلى أن العنف يمثل في ذاته رد فعل للظلم الواقع على الإنسان، على الرغم من كثافة انضمام الحكومات العربية للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

وتطلع السيد "الصادق المهدي" لربع قرن آخر من العطاء في إطار المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مشيراً إلى أن الحراك الاجتماعي والمدني لا يمكن لضغوط الخارج أن تفلح في الحد منه، بينما بوسعها احتواء تيارات الغلو والعنف، ودعا إلى امتلاك مشروع للتعبير عن مصالح الأمة العربية وإبرازها لتؤخذ في الاعتبار في مراكز القرار الدولية.

وفى جدول الأعمال، عرض السفير "إبراهيم علام" المدير التنفيذي تقرير الأمانة العامة عن ترتيبات عقد الجمعية العمومية والنواحي التنظيمية والإجرائية، وصادق عليها الاجتماع.

ثم عرض الأستاذ "محمد فائق" تقرير مجلس الأمناء إلى الجمعية العمومية عن فترة ولايته (نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٤- مارس/آذار ٢٠٠٨)، ثم عرض الأستاذ "بو جمعه غشير" أمين الصندوق التقرير المالي والقوائم المالية عن الفترة ذاتها، وقد صادقت الجمعية العمومية على التقريرين، وأبرأت ذمة مجلس الأمناء.

تقارير المؤسسات العضوة

وعكست هذه التقارير التطورات التي طرأت على حالة حقوق الإنسان في ستة عشر بلداً عربياً وكذا ثلاث دول أوروبية عكست عينة للبحث في أوضاع عرب لمهجر في أوروبا بشكل خاص.

وانتقل الاجتماع إلى الاستماع للتقارير الميدانية المقدمة من الأفرع والمنظمات العضوة والمجموعات القطرية.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن

عرض الأستاذ "هاني الدحلة" رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن تقرير المنظمة السنوي عن العام ٢٠٠٧، والذي تضمن تلقيها لشكاوى وبلاغات تقدر بـ ١٢٠ شكوى عكست انتهاكات لحقوق الحياة والحرية والحرمات الشخصية وحرية السفر والتنقل وسوء أوضاع الاحتجاز وانتهاك الحريات الصحفية والتجمع السلمي والحق في التنظيم الحزبي والحق في المشاركة وحقوق الصحة والعمل والتعليم، وأوضاع السجناء والمعتقلين في الخارج، وطالبي اللجوء الأجانب في الأردن.

وأشار إلى قيام المنظمة بالتدخل لدى السلطات والأجهزة المختصة في مختلف الشكاوى التي تلقتها ونجاحها في معالجة بعضها وفتح تحقيق في بعضها الآخر، ولاحظ أن السلطات الأمنية على وجه الخصوص لم تعن بالرد على تدخلات المنظمة على عكس الادعاء العام والقضاء.

وعرض لقيام المنظمة بتنظيم زيارات تفقدية للمستشفيات والمنشآت الصحية للوقوف على تأمين الرعاية الصحية للمواطنين، وتقديم ملاحظاتها إلى الأجهزة المعنية في هذا الصدد، ولاسيما بشأن الازدحام والتأخر في تقديم الرعاية الواجبة لغير القادرين وعدم الالتزام بتوفير العلاج وشروط البيئة النظيفة في بعض المنشآت ومحيطها ونقص البيئة الأساسية اللازمة ونقص عدد الأطباء والأجهزة الطبية.

واستعرض تحفظات المنظمة على عدد من التشريعات والتعديلات القانونية، ومنها قانون العقوبات، وقانون المعلومات، وقانون الأحزاب، وقانون مكافحة غسيل الأموال، وقانون المطبوعات، كما أشار إلى شكاوى الجهاز القضائي من معوقات عمله، وخاصة في شأن توفير العدد الكافي من القضاة، واستمرار الشكوى من العمل بالقوانين المؤقتة، وضرورة احترام الطابع المدني للقضاء، والأهمية البالغة لإنهاء العمل بقانون منع الجرائم وتفعيل قانون الأحداث والفصل بينهم وبين البالغين في الاحتجاز، ووقف قيام السلطات الأمنية بسحب الجنسية.

وكما عرض لأنشطة المنظمة في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان، فضلاً عن مشاركتها في العديد من المحافل ذات الصلة بحقوق الإنسان على المستويين الوطني والإقليمي.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ألمانيا

عرض الدكتور"حامد فضل الله" تقريراً مختصراً عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ألمانيا، حث فيه على دفع الجهود لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي، وحقوق العرب المهاجرين في الخارج، مشيراً إلى تزايد عدد المُهاجرين والمُهَجرين من الدول العربية إلى ألمانيا لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية وطائفية وخاصة الوضع في العراق والسودان ولبنان.

ويعاني العرب من مشاكل الاندماج في بيئة مغايرة، ورغم أن الاختلاف حول مفهوم الاندماج ليس بالجديد، سواء كان في أوساط المجتمع المدني أو الحكومة أو الأحزاب السياسية الألمانية، إلا أنه يمثل أحد أبرز مشاكل العرب في المهجر.

وأضاف أن غياب برنامج واضح ومحدد لتنظيم الاندماج، سواء كان على المستوى الألماني أم الأوربي قد أدى إلى بروز الكثير من الارتباك وضعف التحصيل العلمي والمهني والحصول على فرص العمل.

مشيراً إلى أنه لم يَفلح العرب في تشكيل جالية عربية قادرة في التأثير الإيجابي في أوضاع المهاجرين من جهة، ومعالجة المشكلات التي تواجههم من جهة أخرى. فالانقسامات السياسية والمذهبية، كما في بلدان المنشأ العربية، هي من أهم العوائق التي تقف أمام تكوين جالية قوية ومؤثرة. كذلك فإن تعدد المنابر والتنظيمات مألوف ومنشود في ظل التعددية والديمقراطية، إلا أن هذا التوجه يفترض أن لا يعطل المحاولات المخلصة لتكوين جالية عربية فاعلة وقوية وموحدة، إذ إن هناك الكثير من الأهداف المشتركة التي تستوجب العمل المشترك.

وعن وضع المنظمات العربية التمثيلية في ألمانيا، أشار إلى أنه ومنذ ٥ سنوات توقف الدعم الكامل للمشاريع التي كانت تمنح للمنظمة في ألمانيا من الجهات المختصة، مثل مكاتب العمل والجمعيات والمؤسسات المانحة، ومنذ ذلك الوقت انحصر عملنا على الجانب الثقافي مثل إقامة الندوات والمحاضرات والتوعية حول قضايا الهجرة والاندماج، وخاصة مشاكل التعليم والعنف المدرسي وسط الشباب والتجنيس والمشاركة الفعلية في الحياة السياسية، وتشارك المنظمة في كل عام في يوم المغترب العربي الذي ينظمه مكتب الجامعة العربية في برلين.

وقد أجرت المنظمة في الفترة الأخيرة بحثاً مكثفاً حول المسلمين والعرب وإشكالية الاندماج في المجتمع الألماني، نشرته مجلة المستقبل العربي في أبريل/نيسان ٢٠٠٨.كما قامت المنظمة بترجمة بحث للبروفسير "كرستيان ترول" مدير الأكاديمية الكاثوليكية في برلين بعنوان "الفكر التقدمي في الإسلام – نظرة نقدية". ونشر أيضا في مجلة المستقبل العربي. وقد انتهت المنظمة من ترجمة بحث هام بعنوان "صورة الإسلام في ألمانيا".

وحول التعامل العلني مع الخوف من الإسلام، تم إعداد كتاب للبروفسيور الدكتور "هاينز بيلفيد" مدير المعهد الألماني لحقوق الإنسان في برلين، وقد وافق المعهد على إصدار الكتيب باللغة العربية ضمن إصداراته، في إطار التعاون بَين منظمتنا والمعهد.

كما تتقدم المنظمة بمقترح لعقد مؤتمر للمنظمات العربية في أوروبا لدراسة أوضاع اللاجئين من الدول العربية وسبل دعمهم ومساعدتهم وعودتهم إلى بلدانهم في ظروف أفضل.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

عرض الدكتور"مصطفى جواد الإمارة" تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا الذي أشار إلى دأب المنظمة على متابعة أحوال العالم العربي والاشتباك مع قضاياه الرئيسية وعلى وجه الخصوص إدانة العدوان والاحتلال الأجنبي في فلسطين والعراق.

كذلك عرض لجهود المنظمة في التصدي لانتهاكات حقوق العرب المهاجرين واللاجئين في بريطانيا والتي استفحلت في أعقاب تفجيرات لندن في ٧ يوليو/تموز، وتطبيقات تشريعات مكافحة الإرهاب، ومواجهة الاتهامات العامة للعرب والمسلمين بالإرهاب، وقامت المنظمة في هذا الصدد بزيارة السجون بشكل دوري نصف شهري لتفقد أوضاع السجناء والمحتجزين العرب والمسلمين وتبني قضاياهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية ومساعدة المفرج عنهم في الاندماج من خلال تأهيلهم مهنياً بما يساعد في توفير فرص العمل، والعمل على الحفاظ على الهوية الثقافية بشكل متواز مع تعزيز الاندماج الاجتماعي.

وقد عملت المنظمة على تنظيم عدد من الأنشطة الثقافية والأفلام المصدرة للتعريف بالقيم العربية، واستضافت خلالها

عدداً من الشخصيات العربية والبريطانية، وتعزيز التعاون مع المؤسسات ذات الصلة في بريطانيا، ومع المؤسسات العربية الإقليمية والمشاركة في المحافل الدولية. بالإضافة إلى الاهتمام بالتدخل في الشكاوى والبلاغات عن انتهاكات تجرى داخل البلدان العربية ذاتها.

وأشار إلى تبني المنظمة لمشروع خاص لرعاية الأكاديميين العراقيين الفارين في البلدان العربية وأوروبا بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والهيئات البريطانية المعنية.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا

عرض الأستاذ "غالب عامر" تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا والذي تضمن الإشارة بداية لتطلعات الشعب السوري للديمقراطية ووقف العمل بقانون الطوارئ المفروض منذ العام ١٩٦٣ والحكم بسيادة القانون العادل، وأشار إلى مناخ الملاحقة الأمنية والقضائية السائد في سوريا للناشطين الحقوقيين والسياسيين ودعاة الإصلاح السياسي والديمقراطي.

وعكس استمرار التضييق على المنظمة في ظل حجب الترخيص عن تشكيلها وعملها وآخرها رفض القضاء الإداري دعوى المنظمة بالحق في الإشهار، والحصار الدائم لأنشطتها ومتابعة أعضائها أمنياً والاستدعاءات الأمنية المتكررة لكافة ناشيطها، ومنع ممثليها من السفر للخارج للمشاركة في المحافل الدولية والإقليمية، والتهديد الدائم بالاعتقال والمحاكمة والسجن، والذي يمثل في حد ذاته نموذجاً للسياسات المتبعة من قبل السلطات بحق مختلف روافد الناشطين والمنظمات والدوائر المعبرة عنهم.

ومن أبرز أنشطة المنظمة، أشار إلى استمرارها في الكشف عن الانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان في البلاد من خلال أدبياتها المختلفة وإصداراتها الدورية والبيانات الصحفية، والاستمرار في أنشطة نشر ثقافة حقوق الإنسان بالرغم من المعوقات الأمنية للأنشطة الثقافية، وإصدار مطبوعات متعددة مع كثافة الاعتماد على المطبوعات الإلكترونية، وتعاونها النشط مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان وعدد من منظماتها العضوة والمؤسسات الإقليمية الشقيقة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

عرض الأستاذ "يحيى أبو صافي" تقرير المركز الفلسطيني نيابة عن الأستاذ "راجي الصوراني" الذي لم يستطع الحضور، وقد رصد التقرير بعض الجرائم اليومية لقوات الاحتلال والتي من ضمنها اجتياح يومي للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وما يخلفه هذا الاجتياح من قتلى وجرحى، وأوضح التقرير أن عدد الشهداء الفلسطينيين بلغ قرابة أربعة آلاف شهيد ثلثهم من الأطفال منذ انطلاقة انتفاضة الأقصى الثانية، كما بلغ عدد الجرحى أكثر من ٤٠ ألف جريح منهم ١٥ ألف جريح ذوو إعاقات دائمة، أغلبهم من الأطفال.

ورصد التقرير أعداد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال والذي بلغ عددهم ١١٥٠٠ أسير من بينهم عشرات النساء والأطفال، فضلاً عن استمرار اعتقال أعضاء المجلس التشريعي ووزراء وقادة سياسيين وصحفيين، وفضلاً عن انتهاك حقوق السجناء وعدم الوفاء بالمعايير الدنيا لمعاملة السجناء والمحتجزين.

كما تعرض التقرير للاستراتيجيات الإسرائيلية التي تهدف إلى إجبار الفلسطينيين على التهجير القسري والذي يعد أخطرها الجدار العازل والزحف الاستيطاني وحواجز ونقاط التفتيش المهينة للكرامة.

من ناحية أخرى رصد التقرير الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة والحصار المفروض عليها والذي حول القطاع إلى سجن منعزل يمنع فيه التنقل والسفر واستمرار غلق معبر رفح الذي يعد المتنفس الوحيد لسكان القطاع، ومنع دخول الغذاء والدواء ومنع دخول الوقود والطاقة، والحرمان من الخدمات الصحية ومنع المرضى من السفر للعلاج في الدول العربية المجاورة.

وأعرب التقرير عن قلقه من استمرار انقسام الصف الفلسطيني والصراع المحتدم بين فتح وحماس الذي يضاعف من معاناة الشعب الفلسطيني والمستفيد الأوحد منه هو الاحتلال.

الشبكة العراقية لثقافة حقوق الإنسان

عرض الأستاذ "محمد رشيد" تقرير الشبكة العراقية لثقافة حقوق الإنسان والتنمية عن حالة حقوق الإنسان في العراق خلال العام ٢٠٠٧، والذي قدر عدد الضحايا خلال العام ٢٢٧٣٥ قتيل

و٢٢١٣٨ جريحـاً، وفقـاً لاحصـاءات الحكومة العراقية، بينما بلغ عدد الضحايا خلال يناير/كانون ثـان ٢٠٠٨ حـوالي ٣٥١٠ قتلى، ورصد التقريـر اسـتمرار استهداف أفراد الشرطة العراقية مما أسفر عن مقتل قرابة ٣٨٥.

كما تضمن التقرير معاناة المدنيين من جراء العنف المستشري في الـبلاد، ممـا أفضى إلى وجود ٤ ملايين نسمة يعـانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي ويعتمـدون بشكل تام علـى نظـام توزيـع الحصـة التموينية لتلبية متطلبات التغذية الأساسـية وأن ٨ ملايين نسمة مهددون بانعدام الأمن الغذائي وبسبب انهيـار نظـام الحصـة التموينية بشكل تام في مجال تزايد الفقـر وأن ٤٥% من العراقيين يعيشون على أقل من دولار أمريكي في اليوم الواحد.

كما رصد التقريـر حالـة الاحتـراب الإثنى المتعدد الطابع الذي يعـاني منـه العراق منذ تعرضه للغـزو فـي العـام ٢٠٠٣، وعمليـات الاغتيـال المنظمـة وحملات التهجير القسري المتبادلة حسب مناطق النفوذ الطائفي والتهديدات المستمرة ضد الأقليات الدينية، والذي يعكس تمـزق النسيج العراقي وضعف روح المواطنـة وتفضيل الطائفة والولاء لها على حسـاب المواطنة.

ورصد التقرير الانتهاك المزدوج الذي تعاني منه النساء في العراق مـن تهديـد وتهجير وقتل ومحاربة، وازداد تعـرض النساء للعنف العائلي والعنـف السياسـي وكذلك انتشرت ظاهرة قتل النساء تحـت حجج كثيرة في المناطق الريفيـة بسـبب غياب القانون والدور الجديد الذي اكتسبته العشيرة فـي ظل الفوضـى القائمة فـي العراق.

وأدت هذه الأجواء إلى تعرض أقليـات رئيسية، وعلى رأسها المسيحيون والصابئة واليزيديون، للعديد مـن أعمـال القتـل والتهجير القسري من مناطقهم واستهداف أماكن العبادة الخاصة بهم.

وارتكبت الميلشيات التي هيمنت علـى قوات الأمن العراقية شتى أنواع الجـرائم من خطف وقتل وتعذيب وابتزاز وتهجير بشكل علني فضلاً عـن تغلغلهـا داخـل أجهزة السلطة بما فيها الشـرطة وقـوات الداخلية والقوات العراقية المسلحة الجديدة.

ورصـد التقريـر اغتيـال العلمـاء والأكاديميين، وافتقاد السجون العراقية إلى أبسط مقومات الحياة الصـحية والخدميـة وسيطرة الميلشيات على المعتقلات وتفشي التعذيب وسوء المعاملة وهروب السجناء.

وعلى صعيد انتهاكات قوات الاحـتلال والسـلطات العراقيـة، أدت العمليـات العسكرية التي تم تصعيدها على يد قوات الاحتلال "القوات متعددة الجنسيات" إلـى تزايد إصابات المدنيين، وقال مسـئولون بالأمم المتحدة إن الهجمات الجوية للقوات متعـددة الجنسـيات بـين مـارس/آذار ومايو/أيار ٢٠٠٧ تسببت في مقتـل ٨٨ مدنياً وطالبت بالتحقيق في هذه الوفيـات، وقد أرسلت بعثة الأمم المتحدة لمسـاعدة العراق في ٢٨ يونيو/حزيران رسالة إلى رئيس أركان القوة المتعـددة الجنسـيات للمطالبة بالمعلومات عن مقتل المدنيين في حوادث القصف الجوي.

كما رصد التقرير جـرائم الشـركات الأمنية، والتي كان أبرزها خـلال العـام ٢٠٠٧، مقتل ١٧ شخصـا وجـرح ٢٤ آخريـن في ساحـة النسور ببغداد فـي ١٦سبتمبر/أيلـول، واسـتمرار ظـاهرة الإفلات من العقاب التي يعمل في ظلهـا المتعاقدون من القطاع الخاص في العراق.

واستعرض التقرير استشـراء الفسـاد المالي والإداري مـن أعلـى المراتـب الحكومية إلى أسفلها.

وعلى صعيد اللاجئين العراقيين، أكـد التقرير على أن أحـداث العنـف التـي تتعرض لها البلاد أدت إلى تزايد أعـداد اللاجئين العراقيين، وذكـرت المفوضـية العليا لشؤون اللاجئين في إحصائيات فـي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ أن عـدد النـازحين العراقيين شهريا يقدر بـ٦٠ ألف نـازح، وأن أكثر من ٤ ملايين نازح مـنهم، ٢,٢ مليون داخل العراق، ومثـل هـذا العـدد هاجروا إلى بلدان الجوار، وبشكل خاص إلى سوريا والأردن، إضافة إلى ما يقارب الـ٢٠٠ ألفا من المشـردين. وأشـارت الكثير من تقـارير المنظمـات الدوليـة والعربية إلى الصعوبات الجمة والوضـع الإنساني الذي يعانيه المهجـرون داخـل العراق وفي بلدان الجوار.

كمـا أشـار التقريـر إلـى معانـاة الفلسطينيون من جـراء هجمـات قـوات الأمن العراقية، وبشـكل خـاص قـوات وزارة الداخليـة والميلشـيات، وكـذلك الاختطاف في مناطق البلديات والطوبجى ومناطق أخرى، مما اضطر العديد مـنهم إلى دفع فدية وصلت إلى آلاف الدولارات.

ويتعرض المحامون المترافعون عـن قضايا الفلسطينيين إلى التهديد بالقتل فـي حالة عدم انسحابهم منها.

وتشير بعض التقديرات إلـى وجـود مليون ونصف طفل مشردً، وخمسة ملايين طفل يتيم، ومليون طفل معوَّق. وأن نسبة

غير قليلة منهم يعانون من سوء التغذية والأمراض، خاصة الأطفال الذين تركوا أسرهم بسبب الفقر والحاجة للعمل في الشوارع، بما فيها العمل مع المجرمين. وبسبب انعدام الأمن وضعف القانون والرقابة فقد ترك المدارس أعداد كبيرة من الطلاب وزادت نسبة الأمية بينهم.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

عرض الأستاذ "محمد الهسكوري" تقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان واستعرض فيه أبرز ملامح حقوق الإنسان في المغرب ما بين عامي ٢٠٠٤و٢٠٠٧ التي شملت:-

على مستوى الحقوق المدنية والسياسية:

اعتقال ومتابعة سبعة من أعضاء الجمعية والحكم عليهم بالسجن النافذ وصل إلى أربع سنوات وبغرامة ١٠ آلاف درهم، وذلك على خلفية مشاركتهم في مسيرات فاتح مايو/أيار ٢٠٠٧ بتهمة المس بالمقدسات وإهانة الملك.

استمرار القمع واستعمال العنف ضد الوقفات الاحتجاجية التي ينظمها حركات العاطلين من أصحاب الشهادات العليا والمواطنين.

استمرار استعمال تهمة المس بالمقدسات ضد العديد من الناشطين واستمرار القيود على حرية الرأي والصحافة ومتابعة عدد من الصحفيين قضائياً وإصدار أحكام قاسية في حقهم.

استمرار الاختطاف والاعتقالات والتعذيب في صفوف أعضاء السلفية الجهادية وتضييق العمل في حق الجماعات الإسلامية الأخرى مثل العدل والإحسان.

استمرار وضع العدالة على حالتها المتسمة بعدم الاستقلالية والنزاهة.

امتناع المغرب عن التصويت على قرار اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بإلغاء تنفيذ عقوبة الإعدام واستمرار المماطلة في رفع التحفظات على عدد من الاتفاقيات وعدم التزام الحكومة بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

كما شهد المغرب في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ انتخابات برلمانية كانت سمتها الأساسية عزوف المواطنين عن المشاركة حيث لم تتعد نسبة المشاركة ٣٢%.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

استمرار الزيادة في أسعار عدد من المواد الأساسية.

استمرار انتهاك الحقوق العمالية والنقابية من خلال إغلاق المعامل خارج إطار القانون والتسريح الجماعي وطرد النقابيين واعتقالهم ومحاكمتهم.

استمرار انتهاك الحق في الصحة ومجانية العلاج.

استمرار التهميش لعدد من القرى والجماعات، وتسبب ذلك في وفيات عدة بسبب عدم وجود أية وسائل للعيش الكريم والصحة والسلامة.

تزايد نهب المال العام واستغلال النفوذ والإفلات من العقاب في الجرائم الاقتصادية.

وعلى مستوى نشر ثقافة حقوق الإنسان:

إصدار بيانات بمناسبة الأيام العالمية تنظيم عدة وقفات اجتماعية ضد الخروقات التي طالت حقوق الإنسان، المشاركة في عدد من الندوات واللقاءات إلى جانب منظمات المجتمع المدني، المشاركة في عدد من الملتقيات الدولية والدورات التدريبية الخاصة بحقوق الإنسان.

وفى شأن قضايا الهجرة:

متابعة أوضاع المهاجرين الأفارقة.

إصدار بيان بمناسبة اليوم العالمي للهجرة وتنظيم وقفة تضامنية في إطار لجنة متابعة توصيات الندوة الأورو أفريقية للمنظمات غير الحكومية حول الهجرة.

مواصلة العمل في فريق الهجرة داخل الشبكة الاورو متوسطية لحقوق الإنسان.

وبالنسبة للتدخل لمعالجة الانتهاكات :

متابعة كل الخروقات التي مست حرية الرأي والتعبير والمحاكمات الخاصة بها ومحاكمة عناصر السلفية الجهادية والمعتقلين في الحركات الاجتماعية.

تشكيل تنسيقية خاصة بإطلاق سراح معتقلي الأول من مايو/ايار.

مراسلة الجهات المسئولة بخصوص كافة الخروقات التي عرفتها هذه الفترة وإصدار بيانات بشأنها.

متابعة أوضاع السجون والقيام بزيارة سجن عين قادوس بفاس ولقاء المعتقلين به.

تخليد اليوم العالمي لمناهضة التعذيب مع إطارات حقوقية أخرى.

تنظيم وقفتين احتجاجيتين أمام وزارة العدل والبرلمان للمطالبة بإطلاق سراح معتقلي الأول من مايو/أيار.

الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان

عرض الأستاذ "عامر ذياب التميمي" تقرير الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان،

الذي أشار فيه إلى أن الجمعية تعمل على تطوير آليات ديمقراطية من أجل التعامل مع القضايا الأساسية لحقوق الإنسان في الكويت ومن أهمها:-

حقوق المرأة السياسية والمدنية، وقد ساهمت الجمعية في إنجاز تعديل قانون الانتخابات لتمكين المرأة من ممارسة حقوق الانتخابات والترشيح في ١٦ مايو/أيار ٢٠٠٥.

تمكين فئة "البدون" من نيل حقوقهم الإنسانية المشروعة في العمل والتعليم وتلقي كافة الخدمات الأساسية.

الاهتمام بقضايا العمالة الوافدة وحمايتها من تعسف أرباب العمل، وكذلك تعديل قوانين العمل من أجل توفير مظلة حماية لهم بموجب المواثيق الدولية.

وأشار إلى ضرورة استيعاب أن المجتمع الكويتي حديث النشأة والتكوين رغم مرور أكثر من قرنين على تأسيس الدولة، إلا أن التطور المعاصر في النصف الأخير من القرن العشرين قد ساهم في التحول السياسي الهام في الكويت في العام ١٩٦٢ بعد الاستقلال حيث تبنى نظام الحكم تحويل البلاد إلى الحياة الدستورية، وتم إقرار دستور١٩٦٢ من قبل مجلس تأسيسي منتخب، بما أدخل البلاد في الحياة الدستورية الديمقراطية، ولكن هذا التطور المهم لم يمكن من تحقيق الآمال الكبرى للديمقراطيين وناشطي حقوق الإنسان، كما كان منشوداً، حيث تعطلت حقوق المرأة السياسية في الكويت حتى العام ٢٠٠٥ نتيجة لتسلط القوى المحافظة والمعادية لحقوق المرأة ودورها في الحياة السياسية.

كما أن التغيرات الديومغرافية في الكويت خلال عقدي الستينيات والسبعينيات قد أثقلت على الحياة السياسية وزاد من النزعات المحافظة وأدى إلى تأليب النظام السياسي على الحريات الشخصية وحرية الفكر والنشر والإبداع، ولذلك يتعين على الناشطين في مجال حقوق الإنسان في الكويت أن يبذلوا المزيد من الجهود من أجل تأكيد حقوق كل الفئات والأفراد من التعبير عن قيمهم وأفكارهم وحقهم في التجمع والتنظيم.

كذلك يجب الانتباه إلى أن الكويت مازالت تعتمد على العمالة الوافدة، ولذلك فإن التركيبة السكانية أدت لمشكلات هامة بشأن حقوق العمالة والوافدين نتيجة نقص الحماية القانونية أو التعسف في تطبيق القوانين والأنظمة السائدة، أو طغيان من أرباب العمل على العمالة الوافدة، وخاصة ذوي التعليم والتدريب المتدني والأجور المتواضعة، ولابد أن هذه القضايا تتطلب معالجات متوازنة بالتعاون مع السلطات المختصة.

وقد تمكنت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان من إقناع الحكومة ووزارتها ومؤسساتها ذات الصلة بأهمية الانتباه إلى هذه المسائل العمالية وتطويق المشكلات المشار إليها، كما أن الجمعية تقوم بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بمحاولة تطوير قانون العمل في القطاع الأهلي والذي صدر في العام ١٩٦٤ دون أن تجرى تعديلات مناسبة عليه منذ ذلك الحين، وهناك أهمية لأن يشمل القانون الجديد العديد من نظم التعامل مع العمالة المنزلية المهملة قانونياً بشكل غير مقبول.

وتظل قضايا المرأة الكويتية ذات أهمية حتى بعد أن نالت المرأة حقوقها السياسية كاملة وممارستها منذ العام ٢٠٠٦، فهناك قوانين الأسرة والأحوال الشخصية التي تتطلب معالجات بما يمكن المرأة من نيل حقوقها المدنية بشكل جيد، كما أن هناك مواضيع تتعلق بدور المرأة في قوة العمل وأهمية تمكينها من الوصول إلى المواقع القيادية، علاوة على ذلك أن هناك فئة نسائية هامة تتطلب العناية وهي فئة الكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين واللواتي لا ينلن حقوقهن كما يجب مثل حق الرعاية السكنية، أو حق تجنيس الأبناء وتوفير العمل لهؤلاء الأبناء مثل بقية المواطنين أو حق تلقي التعليم العالي للمؤهلين من الأبناء.

وهي قضايا أساسية للمرأة تتطلب تضافر جهود المهتمين بحقوق الإنسان في الكويت لتوفير الحقوق لإصدار القوانين الضامنة لها، تعمل الجمعية من تحقيق إنجازات في هذا المضمار بالتعاون مع مجلس الوزراء ومجلس الأمة.

وأشار إلى بدء الجمعية بالتعاون مع جهات دولية متخصصة لتطوير القدرات الفنية والمهنية لكافة الأعضاء، وأعرب عن عزم الجمعية التعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في تنظيم الورش والدورات بما يعزز قدرة الجمعية على مواجهة قضايا حقوق الإنسان في الكويت.

الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان

عرض الأستاذ "نعمة جمعة" رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان تقرير الجمعية عن الفترة منذ مطلع العام ٢٠٠٧، وحتى انعقاد الجمعية العمومية السابعة، والذي تناول تطورات حقوق الإنسان في

لبنان، والتي تعاني التهديد نتيجة احتدام الأزمة السياسية الداخلية بما يفتح الباب لتهديد السلم والاستقرار في لبنان.

وطرح بداية الإشكالية الدستورية في لبنان والتي أدت إلى الفراغ الرئاسي منذ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٧ في ظل عدم اكتمال النصاب في مجلس النواب المخول بانتخاب رئيس الجمهورية وانسحاب وزراء المعارضة من الحكومة، وضرورة إجراء تعديلات تضمن عدم وصول الأزمة في البلاد لهذه المرحلة.

وأكد أن النصوص الدستورية الحالية تفتح الباب للخلاف، فضلاً عن الطبيعة الطائفية وموقع البلاد الذي يرشحه للتأثر بالخلافات الدولية والإقليمية، وعرض للموقف المتباين بين السياسيين اللبنانيين من جهد التسوية السياسية، وخاصة المبادرة العربية، وتأثير التطورات على الوضع الأمني المتدهور منذ عدوان إسرائيل على البلاد في صيف ٢٠٠٦، والمواجهات المتفرقة التي تنذر بتفاقم الأوضاع.

وعرض لتداعيات العدوان الإسرائيلي على البلاد واستمرار التهديد بالحرب، واستمرار احتجاز الأسرى وخطف المواطنين عبر الحدود ومحاكمتهم في إسرائيل، وآثار الألغام والقنابل العنقودية الإسرائيلية وعرقلتها للتنمية وإعادة الإعمار، فضلاً عن الإصابات اليومية الناتجة عنها.

وأشار إلى استمرار تدهور أوضاع السجناء والمحتجزين في لبنان، رغم الخطوة الإيجابية للسماح للصليب الأحمر الدولي بزيارة السجون العسكرية، كما أشار إلى استمرار الأوضاع المتردية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات، وتفاقمها بعد أحداث مخيم نهر البارد والتي أدت إلى تشرد ٣٢ ألف لاجئ ومصرع أكثر من ثلاثمائة شخص أغلبهم من قوات الجيش، وتفاقم أوضاع اللاجئين في مخيمات رئيسية أخرى نتيجة تزايد الصراعات الفلسطينية داخلها، وكونها مرشحة لمزيد من التدهور.

كما تناول قضايا اللاجئين الآخرين في لبنان، وعلى نحو خاص اللاجئين العراقيين وإشكالات الهجرة غير النظامية، وعرض لتقارير متنوعة تضم ملاحق توثيقية عن المراسيم والتشريعات، وتقارير ميدانية عن الانتخابات الفردية، وتوثيقها لحوادث الاغتيالات والتفجيرات التي شهدها لبنان منذ العام ٢٠٠٤، وتحقيقات دولية جارية في هذه الحوادث.

المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية

عرض الدكتور "فضل على عبد الله" الأمين العام للمنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية تقريراً موجزاً عن أوضاع وتطورات حقوق الإنسان في اليمن والتي عكست تدهوراً خطيراً ومرشحاً للاستمرار والتفاقم في البلاد.

تناول في عرض التدهور الناتج عن المواجهات المسلحة في إقليم صعدة وتداعياتها على مجمل أوضاع حقوق الإنسان في الإقليم وانعكاساتها على أوضاع حقوق الإنسان في البلاد، وتناول تدهور الأوضاع في المحافظات الواقعة في جنوب البلاد والتوسع في قمع المعارضة وأنشطتها واعتقال المعارضين.

ووثق في تقرير مكتوب تداعيات النكوص عن الديمقراطية وتدهور الضمانات القانونية، والآثار المباشرة على حرية الرأي والتعبير ومختلف الحريات العامة من واقع النصوص القانونية التي تشمل طائفة واسعة من القيود والعقوبات رغم انضمام البلاد للعديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

ووثق التقرير عدد من الحوادث ذات الصلة، والتي أدت الممارسات الأمنية فيها لسقوط قتلى واحتجاز عدد كبير من المحتجين، وقدم قائمة بأسماء أكثر من ٦٠ معتقلاً في عدة محافظات من بين مئات المعتقلين في عدة أحداث، وحذر من مساعي إصدار تشريع جديد باسم قانون حماية الوحدة الوطنية والتي تجيز الحبس حتى ١٥ سنة للمخالفين وبصياغات فضفاضة تسمح بفرض قيود إضافية على النشاط السياسي والمدني.

ورصد التقرير أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الحق في الصحة والحق في التعليم في محافظات جنوب البلاد، وتأثيرات الفساد على حقوق المواطنين.

تقرير الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان

عرض الأستاذ "عبد الرضا حسن" تقرير الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان إلى الجمعية العمومية، والذي غطى الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٨.

أولاً: المجال التشريعي

دعت الجمعية إلى إلغاء قانون ٥٦ لعام

٢٠٠٢ والذي يمنح الحصانة لمرتكبي جرائم التعذيب. كما تسعى للمطالبة بسن قانون يجرم التعذيب وسوء المعاملة أو المعاملة القاسية والمهينة. وبادرت الجمعية بدعوة منظمات المجتمع المدني للتشاور بشأن قانون حماية المجتمع من الإرهاب. كما بادرت الجمعية بدعوة منظمات المجتمع المدني والجمعيات السياسية للعمل المشترك لدعم ومناصرة ضحايا التعذيب وأسفر هذا التعاون عن تشكيل اللجنة الأهلية للتنسيق من أجل الحقيقة والإنصاف والمصالحة. وكانت باكورة فعالياتها عقد ندوة جماهيرية بمناسبة اليوم العالمي لمناصرة ضحايا التعذيب مما أدى لدعوة ملك البحرين الجمعية للقائه حيث بينت له الجمعية وجهة نظرها في هذا الشأن فبارك خطوتها ولكن لم يعدها باتخاذ خطوة إيجابية في هذا الشأن.

وعقدت الجمعية عدة ورشات عمل وذلك بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة العدالة الجنائية، وورشة عمل أخرى حول تجارب البلدان الأخرى في جهود الحقيقة والإنصاف بالتعاون مع منظمة العدالة وصياغة قانون للصحافة والطباعة والنشر ورفعه لمجلس النواب.

كما تناول التقرير البحوث والدراسات التي قامت بها الجمعية مثل إصدار التقرير السنوي لحقوق الإنسان، وتقرير حالة السجون بعد الزيارة التي قامت بها الجمعية لمركز التأهيل في سجن(جو).

وفى مجال التدريب والتثقيف استحوذ هذا الجانب على الكثير من عمل الجمعية حتى أصبح السمة المميزة لها وجعلها بمثابة معهد تدريب على غرار المعاهد الحقوقية الأخرى من خلال عقد عديد من الدراسات والتدريب التأهيلي بالتعاون مع عدد من الهيئات والمنظمات الحقوقية الإقليمية والدولية. وأظهرت الجمعية في تقريرها رصد ومراقبة انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها وبذل كل الجهود الممكنة لحلها مثل جرائم التعذيب في السجون والمعتقلات سواء السابقة أو الحالية.

ورصدت الجمعية انخفاض وتيرة الشكاوى المتعلقة بالجنسية أو الاعتقال التعسفي أو سوء المعاملة أثناء التوقيف.

وأظهرت الجمعية نشاطاً ملحوظاً في مسألة الرصد والمتابعة فيما يختص بالمعتقلين في الأحداث الأخيرة وكانت لها القيادة في هذا المجال حيث أصبحت الجهة المركزية لتلقي الشكاوى المتعلقة بتلك الأحداث.

كما نظمت الجمعية مؤتمراً إعلامياً لتوضيح وجهة نظرها من تلك الأحداث سواء عبر الصحافة أو الندوات التي أقامتها بعض الجمعيات والمجالس. كما شاركت الجمعية في تشكيل مجموعة المحامين التي أخذت على عاتقها مسئولية الدفاع عن الموقوفين.

كما تابعت قضايا خدم المنازل والقضايا المتعلقة بالأسرة والعنف الذي يقع على المرأة وخصوصاً النساء من غير البحرينيات(والزيجات المختلطة) سواء العربية منها أو غير العربية.

كما استحدثت الجمعية عضوية رئيس اللجنة الطبية بالأمانة العامة للجمعية البحرينية مع إقرار النظام الأساسي الجديد للجمعية بعد أن كانت اللجنة الطبية ملحقة بلجنة الرصد منذ إنشاء الجمعية في مايو /أيار ٢٠٠١ إلى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥.

وقد تم افتتاح مركز الكرامة لعلاج وتأهيل ضحايا العنف والتعذيب رسمياً في ١٠ يناير/كانون ثان ٢٠٠٦ بحضور مؤسسات المجتمع المدني.

وقد لخصت الجمعية المعوقات التي تواجهها في تمويل أنشطة الجمعية من صعوبة الحصول على مصادر تمويل دائمة لدعم الجمعية، وقلة التبرعات المقدمة من الأشخاص والمؤسسات، وعدم الحصول على الدعم الحكومي عن طريق المشاريع التي تقدمت بها إلى وزارة التنمية الاجتماعية عام ٢٠٠٦.

جمعية الإمارات لحقوق الإنسان

عرض الأستاذ "محمد الكعبي" تقرير جمعية الإمارات لحقوق الإنسان حديثة النشأة، والتي شهدت توقفاً اختيارياً لمدة أربعة أشهر لظروف ذاتية، مشيراً لبعض الإنجازات الأولية في السنة الماضية، حيث زارت الجمعية أربعة سجون، والتي على رغم توافر مقومات إيجابية فيها بالمقارنة بالسجون العربية الأخرى، إلا أن الجمعية قدمت للسلطات عدداً من ملاحظاتها ولبت الحكومة مقترحات الجمعية وتبنتها كخط إرشادي عند إنشاء سجون جديدة.

وقد شاركت الجمعية في التصدي لظاهرة استخدام الأطفال في سباقات الهجن ونجحت في ذلك لتكون الأولى علي مستوى الخليج العربي، كما شاركت في تعزيز الدعوة لمنع تشغيل العمالة في فترة الظهيرة في ظروف مناخية حارة، وشاركت في جهود تطوير قانون العمل

الجديد، وطالبت بدراسة وضعية البدون وخاصة الذين يعانون من إشكاليات كبرى، واستجابت السلطات في حل الكثير منها وتتوقع الجمعية النجاح في حلها كلها، وتحقيق المساواة بين المواطنين في الأجور والرواتب.

وتطمح الجمعية في السنة القادمة إلى التركيز علي قضية نشر الوعي بحقوق الإنسان، والتركيز علي حقوق الفئات الأكثر حاجة للرعاية، وخاصة المرأة والطفل، وشهدت البلاد تطورات إيجابية في مجالات إشراك المرأة في الوظائف تعمل الجمعية على تعزيزها، بالإضافة إلى استمرار متابعة المشاكل العمالية.

الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان

عرض الأستاذ "المختار الطريفي" رئيس الرابطة للتونسية للدفاع عن حقوق الإنسان تقرير الرابطة عن أوضاع حقوق الإنسان في تونس والقيود المفروضة على عمل الرابطة وأنشطتها، والتي تتعرض ومنذ سنوات لحصار كامل من جانب السلطات، وجرى إغلاق جميع مقراتها منذ ٢٠٠٥، لا يدخلها أي شخص منذ ٢٠٠٥، فيما المقر المركزي في العاصمة تونس لا يدخله إلا أعضاء الهيئة الإدارية للرابطة، ويمنع إقامة أي نشاط به ويمنع أي مواطن من دخوله، وذلك بغرض ألا يقال إن السلطات التونسية أغلقت الرابطة تماما.

ويعد وضع المنظمات الأخرى لحقوق الإنسان في تونس أسوأ لأنها غير معترف بها، وهناك منظمات معترف بها في منظمات دولية ولكنها غير معترف بها داخل تونس مثل مجلس الحريات، وعلي سبيل المثال لم يتم الاعتراف في تونس منذ العام ١٩٨٩ بأي منظمة مستقلة لحقوق الإنسان، وكانت آخر جمعية مستقلة معترف بها هي الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات التي تم الاعتراف بها في العام ١٩٨٩.

ولا يعني ذلك وجود كيانات لا ترغب في نيل الاعتراف الرسمي بها لأن السلطات التونسية تخالف القانون الذي ينص على مبدأ التصريح بتقديم ملف، وإذا مر ٣ أشهر دون أن تجاب الجمعية فإنها تعتبر قد نالت شرعيتها والحكومة التونسية ترفض استلام هذه الملفات.

وأشار إلى قضية أصبحت هامة في تونس وهي حملة مكافحة الإرهاب، حيث يتعرض الشباب التونسي منذ سنوات إلى حملة عنيفة من الإيقاف والمحاكمات الجائرة تحت لافتة مكافحة الإرهاب، وفي كثير من الأحيان فإن التعذيب يرتكب بشكل كبير ومنهجي للحصول على اعترافات تستخدم في هذه المحاكمات، ويحكم على هؤلاء الشباب بعشرات السنوات من السجن لا لجرم يكون قد ارتكبوه ولكن توقيا مما تعتقد السلطة أنه يمكن أن يرتكبه تطبيقاً لفلسفة "الحروب الاستباقية". ولكن هذا يدفع العديد من الشباب إلى السقوط في الأفكار المتطرفة، لأن هؤلاء الشباب يحتجزون في مكان واحد مع إرهابيين حقيقيين.

وبالنسبة لمسألة استقلال القضاء، أشار إلى أنها لا تمس تونس فقط ولكنها مسألة خطيرة، فالجهاز القضائي في تونس محكوم بالكامل من طرف السلطة، ليس فقط في قضايا الرأي والحريات وهذا أمر خطير، بل حتى في القضاء المدني والتجاري، حتى أن مسألة عدم استقلال القضاء أصبحت باعتراف هيئات دولية عائقاً أمام الاستثمار في تونس، لأن المستثمرين يريدون أن يجدوا في أي بلد يذهبون إليه قضاء عادل وناجز ينصفهم عند حدوث مشكلة مع شركائهم التونسيين وهذه الثقة في القضاء لم تعد متوفرة تماما.

وأشار إلى قضية جمعية القضاة التونسية، حيث المكتب المنتخب تم إزاحته، وتم غلق مكاتبه بصورة تعسفية من طرف السلطة، وتم تنصيب هيئة جديدة، وتم نقل أعضاء المجلس المنتخب إلي أماكن بعيدة ومن ضمنهم نساء، وهم يتعرضون إلي عقاب تام ومتواصل.

وأضاف أن الحكومة التونسية تعهدت في المدة الأخيرة أمام مجلس حقوق الإنسان في المراجعة الدولية الأخيرة أنها ستسمح للمقررين الخاصين بزيارة تونس، وخاصة المقرر الخاص بالتعذيب وهذا أمر إيجابي، كذلك تعهدت الحكومة بالنظر في جميع التحفظات الخاصة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأعلنت الحكومة التونسية أنها ستوقع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل وهذا أمر إيجابي، كذلك أعلنت أنها سوف تتعامل مع منظمات المجتمع المدني بشكل مختلف.

الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان

عرض الأستاذ "بوجمعة غشير" رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان تقرير الرابطة الذي أشار فيه إلى أن الجزائر قد صادقت على ٩٩ % من اتفاقيات حقوق

الإنسان، ولكن الواقع يختلف تماماً مع كل النوايا الحسنة المعلنة للسلطة .

على مستوي الرابطة، وانطلاقا من قضية الربط بين الحكم وحقوق الإنسان، يتم نشر تقريرنا منذ ٢٠٠٣ باسم "حقوق الإنسان والحكم في الجزائر" لأنه في رأي الرابطة أن طبيعة الحكم هي التي تعطي حقوق الإنسان للمواطن ومدى الديمقراطية الموجودة في البلد، والخلاصة بالنسبة للرابطة أن الحكومة الحالية لا يمكنها أن تنتج سوى الأزمات.

ورغم التحسن النسبي في الوضع الأمني، تشهد البلاد الكثير من عمليات الاغتيال والإرهاب والتي تؤثر في الحق في الحياة والأمن الشخصي للمواطنين والذي مازال مهددا.

ولا يزال المجال السياسي مغلقاً فيما عدا الأحزاب الموالية للسلطة، وسياسة الدولة القائمة هي رفض الأحزاب الجديدة والجمعيات الجديدة ومنع الترخيص لعقد الاجتماعات، كما يعزف المواطنون عن المشاركة في الانتخابات نتيجة التزوير في الانتخابات السابقة، والبرلمان غير فاعل ولا يمارس مهامه، والسلطة التنفيذية مسيطرة على السلطتين التشريعية والقضائية. وليس هناك أي شفافية في مسيرة الشئون العامة، ويتزايد الفساد في غياب سيادة القانون، وكلما ارتفع في هرم السلطة كلما زادت الاستهانة بالقانون.

وحالة السجون متردية، فهي مكتظة في ظل عدم استقرار العدالة، والصحافة الحرة تتمتع بهامش من الحرية، ولكن المتابعات القضائية ضد الصحفيين زادت، وهناك الرقابة الذاتية التي يقوم بها الصحفيين على أنفسهم.

كما يوجد العديد من الملفات المعلقة دون حل مثل ضحايا الإرهاب، وقامت السلطة بإصدار قوانين المصالحة الوطنية، وهذه القوانين تنكرت للحقيقة والمصالحة وكرست الإفلات من العقاب، فقانون المصالحة قد عفا عن الكل سواء بالنسبة للإسلاميين والسلطة، رغم أن الرابطة سجلت ٢٠٠ ألف قتيل وآلاف المفقودين وعشرات الأسر المهجرة. ورغم التقدم في أوضاع المرأة، فلا تزال المساواة الفعلية بينها وبين الرجل في حالة جمود. ويعاني الشباب من انسداد الأمل مما يدفعه إلى الهجرة السرية وكل يوم نسجل ضحايا في البحر المتوسط والمحيط. ويعكس ذلك تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل اضطراد غلاء المعيشة، وتشهد البلاد موجة من الإضرابات في كل المدن.

المرصد السوداني لحقوق الإنسان

عرض الأستاذ "عمر الفاروق حسن" لتقرير المرصد السوداني لحقوق الإنسان، مشيراً إلى عودة أعضاء المرصد للعمل في الداخل بعد انقطاع لمدة طويلة منذ قامت الحكومة الحالية بحل الجمعيات في العام ١٩٨٩ واتخاذ إجراءات تعسفية ضد الحريات.

وفي ضوء خبرة ناشطي المرصد بالحقائق الأساسية عن السودان وتمتعه بخصائص كثيرة لا توجد في أي بلد في العالم من ناحية تعدد الثقافات والأعراق والتنوع الكبير، وإذا لم يطبق فيه القانون الدولي لحقوق الإنسان في شقيه الثقافي والاجتماعي، وشقيه المدني والسياسي، فهذه الخصائص قد تكون خصائص سلبية وليست إيجابية وتفرز أوضاعاً مأساوية كما هو الوضع الآن في بعض المناطق بالسودان.

وأشار إلى أن المرصد يعمل بطريقة خلاقة رغم العوائق الإجرائية والأمنية، ومن أبرز الأنشطة مشاركة المرصد للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في الندوة الخاصة بدارفور والتي عقدت في شهر مايو/أيار ٢٠٠٧ وقدم فيها أعضاء المرصد بحوثا عكست ثروة في أفكارها وسردها لمشاكل دارفور، وصدر كتاب من المنظمة جرى توزيعه على أعضاء الجمعية العمومية.

ومن ذلك أيضاً مشاركة المرصد للجامعة الأمريكية بالخرطوم في ندوة عن اللاجئين والنازحين، وهو موضوع رئيسي حيث النزوح واللجوء في السودان يبلغ مدى غير محتمل. كذلك مشاركة بعض أعضاء المرصد في تقديم تصور كامل عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وهي ما زالت مشروع قانون، والتخطيط لعقد ندوة كبيرة في السودان عن حكم القانون والتحول للديمقراطية ودعوة عدد كبير من الأشخاص من السودان وتم تنظيمها في ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٨.

وبالنسبة لحكم القانون والتحول الديمقراطي، يعنى المرصد بالنظر في كل القوانين التي صدرت في السودان والتي تتعارض مع حقوق الإنسان والدستور الانتقالي في السودان، وتشمل ٦٩ قانوناً، مشيراً لأن المرصد يسعى بجدية لتعديل هذه القوانين لكي تتمشى مع حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي النزيه وحكم القانون. وقدم المرصد بعض البحوث والمقالات في الصحف اليومية وكلها تتعلق بحقوق

الإنسان وبالعدالة الانتقالية والمصالحة والحقيقة، وحصل عليها تعليقات إيجابية واسعة.

وأشار إلى أن المرصد يعاني من نقص التمويل، وخاصة أنه لا يقبل أي تمويل محلي وطني ويتحفظ في التمويل الدولي المشروط.

المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا

عرض الدكتور "عمار قربي" رئيس مجلس إدارة المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان لتقرير منظمته عن أوضاع حقوق الإنسان في سوريا.

قضية المشكلة الحقوقية في سوريا يمكن إيجازها في استمرار العمل بقانون الطوارئ وهذا يمتد ليشمل الإضرابات والتجمعات والاعتصام والإضراب أي أن قانون الطوارئ صادر المجتمع المدني لصالح الأجهزة الأمنية.

كما يحمل الدستور السوري في طياته بعض التمييز وينص في مادته الثامنة أن حزب البعث هو الحزب القائد للدولة وللمجتمع أي أنه قسم المجتمع السوري إلى قسم من الفئة الأولى ينتمي لهذا الحزب ومواطن من الدرجة الثانية، كذلك قانون الأحزاب غير موجود ولهذا حزب البعث هو الحزب الحصري ولا يوجد لدينا أحزاب معارضة أو موالاه وقانون المطبوعات سيئ وينص على اعتقال الصحفيين ويوجد لدينا العديد من الصحفيين المعتقلين ولا يوجد فصل للسلطات .

خلال الشهور الثلاثة الماضية غطينا أكثر من ١٠٠ محاكمة من بينهم محاكم عسكرية ومحاكم أمن الدولة وإصدرنا تقريراً عن المحاكمات العادلة أو ضحنا فيه أن هذه المحاكم استثنائية وليس قانونية.

كما شاركنا بالتعاون مع المركز العربي لاستقلال القضاء في مصر في تدريب ٣٠ صحفي عبر ثلاث دورات وشاركنا في التحالف الجنائي في المحكمة الدولية وراقبنا تسع جلسات محاكمات الأخوان المسلمين في مصر، كما شاركنا في المناقشة التي أجريت حول الميثاق العربي لحقوق الإنسان في جامعة الدول العربية، وقدمنا تقرير المنظمة إلى المنظمة العربية للإصلاح الجنائي حول أوضاع السجون وهذا التقرير نقدمه منذ ٣ سنوات وطورناه هذا العام ليتضمن قسم عن سجن السجناء كما قدمنا تقريراً عن عقوبة الإعدام.

عملنا بمشاركة مع "حركة الحرب والسلام" في بريطانيا من أجل الخبر وسهولته التشبيك على الإنترنت، كما ساعدتنا المنظمة العربية في القاهرة في التشبيك مع جامعة نيو مكسيكو الأمريكية ونحن الآن من ضمن أعضاء شبكة Waxi ولدينا شبكات مع الفيدرالية وحاولنا مراقبة الانتخابات في مصر ولم تسمح لنا السلطات كما إعددنا تقريراً حول أوضاع اللاجئين العراقيين في سوريا .

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

عرض الأستاذ "حافظ أبو سعدة" أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان دور المنظمة في مراقبة الأوضاع في مدينة المحلة ودافعنا عن المعتقلين في تلك الأحداث وكذلك الاعتقالات التي تمت قبل إضراب ٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٨ وكان عدد المعتقلين حوالي ١٠٠ وبعد الإضراب بلغ عددهم ٦٠٠ أغلبهم من حركة كفاية وأطلقنا حملة للدفاع والإفراج عنهم.

وعلى صعيد أوضاع حقوق الإنسان لم تشهد مصر تغييرا ولا سيما استمرار العمل بقانون الطوارئ وتحلل الحكومة من عهودها بإلغائه، والذي توج بتعديل الدستور المصري وخاصة المادة ١٧٩ التي تعطى المشرع الحق في أن يضع قواعد تتجاوز الضمانات القانونية الخاصة بالحريات الأساسية وبالحق في المحاكمة العادلة وإجراءات القبض والاعتقال .

كما أن قانون مكافحة الإرهاب الذي يتم إعداده الآن يشكل تهديداً خطيراً للحريات العامة وحقوق الإنسان ويمثل نقله نوعية في تقنين قانون الطوارئ ووضعه في البنية التشريعية الدائمة في مصر.

ولا يزال التعذيب يتسم بالمنهجية في مصر وزادت تقنية الهواتف المحمولة المزودة بالكاميرات من قدرة المواطنين على نشر وقائع التعذيب على الإنترنت والتي كانت أبرزها قضية عماد الكبير والتي كانت فضيحة للشرطة وأصدرت المحكمة حكمها بحبس المتهمين ٥ سنوات.

من ناحية أخرى استمرت المحاكم الاستثنائية على الرغم من إلغاء محاكم أمن الدولة فأحيل عدد من قيادات الإخوان المسلمين للمحاكمات في قضايا ظاهرها جنائي وهي قضايا غسيل الأموال وصدرت فيها أحكام بالسجن المشدد لمدة ١٠ سنوات لبعض القيادات وأفرج عن البعض الآخر.

منظمات حقوق الإنسان لا تزال تعانى من التطبيـــق غيـــر المنصـــف لقـــانون الجمعيات الأهلية فتم غلق منظمتين همـــا جمعية المساعدة القانونية ودار الخـــدمات العمالية بقـــرار إداري وبشـــكل يعكـــس التعسف فـــي معاملـــة المنظمـــات غيـــر الحكومية.

ولا تزال حرية الرأي والتعبير مقيـــدة لضغوط شديدة فأحيل عدد من الصـــحفيين للمحاكمات مثل "إبراهيم عيسى" وغيـــرهم ولأول مرة تشهد مصر فـــي تاريخهـــا ٥ أحكام بالحبس لخمسة رؤساء تحرير فـــي وقت واحد بالإضافة إلى وجود ما يزيـــد عن ١١ صحفياً يواجهون عقوبات بالحبس وكلها تتعلق بانتقادات لسياسات الحكومـــة وكتابات تتناول شخصـــيات عامـــة فـــي الحزب الحاكم والحكومة المصرية.

كما قدمنا ثلاث مشاريع قـــوانين إلـــى البرلمان المصري بعد دعوة مـــن لجنـــة حقوق الإنسان بالتنسيق معها فقدمنا قانون للجمعيات الأهلية لإزالة القيود المفروضة عليها ومشروع لتعديل قـــانون العقوبـــات حتى تتوافـــق المـــادة ١٢٦ الخاصـــة بالتعذيب مع الاتفاقية الدوليـــة لمناهضـــة التعذيب والقانون الثالث خاص بالأحزاب السياسية ورؤية المنظمة لتعديل القـــوانين حتى يكون هناك تعدديـــة حزبيـــة تعمـــل بحرية.

المجموعة المصرية

عرض الدكتور"عمـــاد الفقـــي" ممثـــل المجموعة القطرية للأعضاء فـــي مصـــر تقريراً مكتوباً، أيد فيه استمرار عدد مـــن الملامح السلبية لحالة حقوق الإنسان فـــي مصر، خاصة بعد تراجع خطى الإصلاح، واســـتمرار ظـــاهرات التعـــذيب وســـوء المعاملة في الاحتجاز، وسقوط وفيات من جرائهـــا، واســـتمرار أزمـــة المعتقلـــين السياسيين لسنوات طويلة وتكدس السجون، واستئناف محاكمة المدنيين أمـــام محـــاكم عسكرية جنباً إلى جنب مـــع المحاكمـــات الاستثنائية الأخـــرى بمقتضـــى قـــوانين الطوارئ.

وأشار إلى أن العام ٢٠٠٧ شهد تراجعاً خطيراً في مجال الحريات الصحفية، مـــع استمرار القيود على التجمع السلمي، وحق الإدارة المنفرد في حل الجمعيات الأهلية، وتأثر جماعـــات حقـــوق الإنســـان، مـــع استمرار الإشكاليات التي تعيق ممارســـة الحق في المشاركة على نحو سليم.

كما أكـــد أن الحركـــات الاحتجاجيـــة الواسعة التي شهدتها مصر خلال العامين الأخيرين تؤكد على تدهور إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وطالب بضرورة الاهتمام بإيجاد الأطر التنظيمية لاســـتيعاب العضـــوية الفرديـــة المتنامية في المنظمة، مشدداً على أهميـــة الاستفادة من هذه العضوية وتعزيز عمـــل المجموعات القطرية، مؤكداً أنـــه مطلـــب أساسي عبرت عنه المجموعة المصـــرية وكلفته بمخاطبة الجمعية العمومية في هذا الشأن والتذكير باحتياجات العضوية فـــي جوانب التوعية والتثقيف والتدريب الفنـــي وإيجاد أدعية النشاط.

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

عرض الأستاذ "سعيد البكري" تقريـــر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والـــذي أشار لدور المنظمة في رصـــد الانتهاكات التي تقوم بها السلطات بجميـــع أنواعهـــا ومنذ ٤٠ سنة كان هناك حكم استبدادي في المغرب وقمنا بالعمل مع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من أجل القضـــاء علـــى الاختفاء القســـري والاعتقـــال التعســـفي والمحاكمات غير العادلة والمطالبة بجبـــر الضرر الفردي والجمـــاعي وكـــان لنـــا مناظرة وطنية كان نتاجها هيئة الإنصاف والمصالحة والتي انتهت إلى تقرير عـــام وتوصيات ونعمل الآن من أجل تفعيل هذه التوصيات خاصة تلك المتعلقة بإصـــلاح القضاء وعدم تكرار الإفلات من العقوبة. وتطالب المنظمة الحكومة بالمصادقة على المحكمة الجنائية الدولية والمطالبة بإلغـــاء عقوبة الإعدام فضلا عن زيارات ميدانية للسجون، كما نقوم بتكوين لجان تقصـــي الحقائق عند الضرورة ولدينا خليـــة مـــن المحامين لدراسة الشكاوى، كما نهتم الآن بالمهاجرين واللاجئـــين داخـــل المغـــرب وخارجها.

كما أبرمنا اتفاقيات شراكة مـــع وزارة العدل ووزارة التربية الوطنية والمندوبيـــة السامية لشئون اللاجئين لدارسة البـــرامج المشتركة في ميدان حقوق الإنسان.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في موريتانيا

عرض الأستاذ "سيد عثمان ولد الشيخ" تقرير المنظمة العربيـــة فـــي موريتانيـــا، ورغم حداثة فرع المنظمة ومعاناته مـــن شح المصادر فهو الآن يعمل على رصـــد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بصـــرف النظر عن مرتكبيها سواء كانوا ســـلطة أو جماعة، ولعبت المنظمة دوراً في مراقبـــة الانتخابات.

استحدثنا عددا من اللجان، ومنها لجنة للرصد والمتابعة تقوم بالرصد والمراقبة ويتم إحالة الانتهاكات إلى لجنة الشكاوى بغرض المتابعة القضائية. واللجنة الثالثة هي لجنة الإعلام وتعمل بشكل وثيق مع لجنة الرصد ومراقبة الانتهاكات. وذلك لتمكين وسائل الإعلام المحلي والدولي والمنظمات المعنية من الاطلاع على حقوق الإنسان، ويخطط الفرع حاليا لإصدار تقرير شهري دائم يغطي موضوعاً معيناً لقضية معينة من قضايا حقوق الإنسان .

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في النمسا

عرض الدكتور"حسن موسى" تقرير المنظمة العربية في النمسا، مشيراً إلى أنه منذ العام الماضي بدأنا إعادة هيكلة، والهيئة الإدارية الجديدة مكونة من سبعة أشخاص من بينهم ٤ سيدات من الأعمار التي تتراوح من ٣٥-٥٥ سنة، وبعض القائمين على نشاط الفرع هم من العاملين في مجال القانون وهذا ينعكس على نشاط الفرع وينقسم عمل الفرع حالياً إلى مجالين: مجال العمل القانوني مع مؤسسات المجتمع المدني النمساوية فيما يخص القوانين المنظمة لإقامة الأجانب للتخلص من القوانين الجائرة التي فرضتها الحكومة السابقة.

فيما يخص محاكمات الإرهاب والإرهابيين وجدنا أن CIA توجه تقارير إلى الأجهزة الأمنية النمساوية لحظر بعض المنظمات العربية التي تجمع تبرعات لفلسطين وغزة بدعوى أنها إرهابية مثل فلسطين الخيرية وغيرها ويعمل فرع المنظمة الآن لرفع هذا الحظر.

خلال العام، جرت محاكمة مصريين بتهمة الانتماء إلى تنظيم القاعدة وشاركت المنظمة في التحقيقات واطلعت عليها ولعبت دورا في تخفيف العقوبة على الفتاة من أربع سنوات إلى ٢٢ شهراً.

المجال الثاني تقديم العون القانوني في التحقيقات أثناء نظر طلبات اللجوء السياسي وتتعاون المنظمة مع رابطة تضامن المرأة العربية لتقديم الخدمات الاجتماعية للسيدات العرب خاصة مع استشراء ظاهرة العنف الأسري في المجتمعات العربية هناك وإساءة استخدام المساعدات الاجتماعية.

المعهد العربي لحقوق الإنسان

عرض الدكتور "الطيب البكوش" رئيس مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان تقرير المعهد عن الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٧، والتي تعد فترة انتقالية بين خطة بحث منتهية ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وبين خطة جديدة تنطلق بداية هذه السنة ٢٠٠٨-٢٠١١.

وأشار إلى أن الخطة المنتهية والتي انتهى تمويلها ونشاطها، تركزت على تحقيق أهداف دعم قدرات المجتمع المدني من خلال دعم المنظمات غير الحكومية العربية، ومواصلة إدماج حقوق الإنسان في البرامج التعليمية، والنهوض بحقوق المرأة والطفل وقضايا الديمقراطية، وكذلك الاهتمام بصفة خاصة لأول مرة بقضايا العدالة الانتقالية وكذلك دعم إعداد الخطة الوطنية لمحاولة الدمج بين إمكانيات الدولة وإمكانيات المجتمع المدني لكي تصدر خطة وطنية مشتركة بين الطرفين، هذا إلى جانب تدريب القضاة والمحامين، ولأول مرة وقع إنشاء ماجستير متخصص في حقوق الطفل بالتعاون مع اليونسيف ومع الجامعة اللبنانية وتخريج أول دفعة في السنة المنقضية.

وأشار إلى أن عدد الأنشطة التدريبية خلال الخطة بلغ ٦٠ دورة تدريبية بمعدل ١٥ دورة في السنة وشارك فيها ١٣٢٦ من المشاركين، وبلغ تنظيم الندوات وورش التفكير عدد ٢٠ في هذه الخطة وشارك فيها ٥٦٠ مشارك، أما في مجال ما تم إنجازه من بحوث ودراسات فقد بلغ ٢٣ منها ١٤ من الأدلة المختصة مثل دليل المشاركة السياسية للمرأة العربية أو دليل العدالة الانتقالية، والتي ستنشر على الموقع الإلكتروني.

وفيما يتعلق بالخطة الجديدة، أشار إلى أنها تطمح إلى مواصلة تحقيق ما لم يتم تحقيقه لغياب التمويل، وهو جزء من الخطة السابقة، وتطمح الخطة إلى جعل المعهد بيت خبرة كما أطلقنا عليه واقتراح وتفكير في مجال حقوق الإنسان وقضايا حقوق الإنسان طبقاً لما تحتاجه المنطقة والمجتمع المدني وكذلك مؤسسات الدولة، ويسعى المعهد إلى أن يجعل الحكومات تقبل العمل مع المجتمع المدني.

ولذلك يسعى المعهد حالياً إلى إنشاء مركز تدريب متخصص في مجال حقوق الإنسان، ولكن حتى الآن لم ينتج شيء، وهذا المعهد قد يجعلنا نستغني إلي حد ما عن المصاريف الباهظة من أسعار التذاكر وما إلى ذلك بجعل هذا المركز يحتضن كل من يرغب في التدريب في مجال

حقوق الإنسان.

وتشمل المحاور الرئيسية لهذه الخطة دعم قدرات المجتمع المدني باعتباره أساسياً واستراتيجياً ومحورياً، وكذلك التربية على ثقافة حقوق الإنسان بالتركيز على مفهوم المواطنة الذي ما زال ضعيفا وغامضا وأحيانا ملتبسا في الأذهان، وأيضا دعم متطلبات دولة القانون والمؤسسات وهو أيضا ما تفتقر إليه المنطقة العربية وذلك بتكثيف تدريب القضاة والمحامين والصحافيين والتدريب في مجال العدالة الانتقالية وهذه الجوانب التي يمكن أن تطور دولة القانون والمؤسسات، لأن كثيراً من المجتمعات العربية بحاجة إلى العدالة الانتقالية ومصالحة وطنية وأيضا إلى تقنيات التحولات الديمقراطية لأنها ليست فقط شعارات ولكنها معرفة. وتبلغ الحاجات التمويلية للخطة مليون دولار في السنة على الأقل.

وختم ببعض الملاحظات على التمويل، في ظل غياب سياسة عربية موحدة للتمويل، وقرار المعهد برفض عرض تمويل أمريكي ما دامت السياسية الأمريكية في المنطقة علي ما هي عليه عدوانية ومضرة بمصالح الشعوب العربية، المهم ألا يكون التمويل مشروطا وأن يكون شفافا يعرف الجميع مصادره وما هي أوجه صرفه.

والجمعية تستنكر منع المهندس راسم الآتاسي من السفر

وقد أصدرت الجمعية بياناً استنكرت فيه قيام السلطات السورية منع المهندس "راسم الأتاسي" رئيس الهيئة الإدارية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا من السفر للمشاركة في أعمال الاجتماع، وجاء فيه: تعرب الجمعية العمومية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان عن بالغ أسفها لقيام السلطات السورية بمنع عضو الجمعية المهندس "راسم الأتاسي" ورئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا وعضويها المحاميين "أحمد منجونة" و"محمود مرعي" من السفر للمشاركة في أعمال اجتماع الجمعية المنعقد حالياً بالقاهرة. وتعد هذه المرة الثانية خلال أقل من عام التي تقوم فيها السلطات بمنع المهندس "الأتاسي" من السفر للمشاركة في اجتماعات المنظمة العربية لحقوق الإنسان من دون مسوغ قانوني أو إذن قضائي، وكذا من دون إبداء أية أسباب. وإذ تستنكر الجمعية العمومية للمنظمة هذا الإجراء، فإنها تطالب الحكومة السورية بإلغاء حظر السفر المفروض على المهندس "الأتاسي" وزملائه من الناشطين الحقوقيين على وجه السرعة، والسماح لهم بممارسة حقهم في التنقل والسفر والعودة، وفقاً لالتزاماتها بموجب انضمامها للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

كذلك تنظر الجمعية العمومية للمنظمة بقلق بالغ إلى حملة الاعتقالات التعسفية المستمرة لعدد كبير من الناشطين الحقوقيين والسياسيين في سوريا، وذلك في ظل استمرار العمل بقانون الطوارئ الذي يؤدي إلى تعطيل الحياة المدنية والسياسية في البلاد، وتدعو الحكومة السورية إلى الإفراج فوراً عن كافة المعتقلين الحقوقيين والسوريين وطي ملف الاعتقال السياسي.

الانتخابات

وانتخبت الجمعية لجنة مشرفة على انتخابات اختيار أعضاء مجلس الأمناء الجديد، تشكلت من خير المرشحين، وضمت كل من "محمد النشناش" و"محمد بن وارث" و"رشدى الشيخ رشيد" و"غالب العاني" و"عبد المقصود فتحي" و"محمد الفضل" و"عبد الكريم الشريدة"، واختارت اللجنة "د.محمد النشناش" رئيساً لها.

وأجريت الانتخابات في صباح يوم ١٩ أبريل/نيسان لاختيار ٢٠ مرشحاً لعضوية مجلس الأمناء من بين ٢٣ عضواً تقدموا للترشيح، وبعد إجراء الانتخابات في الجمعية العمومية.

تشكيل مجلس الأمناء
(حسب الترتيب الهجائي)

الأستاذ "المختار الطريفي"(تونس)، الدكتور "أمين مكي مدني" رئيس مجلس الأمناء(السودان)، الأستاذ "بو جمعة غشير" عضو اللجنة التنفيذية (الجزائر)، الأستاذ "حافظ أبو سعده"(مصر)، الدكتور "حامد فضل الله" (السودان/ألمانيا)، الدكتور "حسن موسى" (مصر/النمسا)، الأستاذ "راجي الصوراني" عضو اللجنة التنفيذية (فلسطين)، الأستاذ "راسم الأتاسي "(سوريا)، الدكتورة "سبيكة النجار" عضو اللجنة التنفيذية(البحرين)، الدكتورة "سهام الفريح" نائب الرئيس(الكويت)، الأستاذ "سعيد البكري" (المغرب)، الأستاذ "سيد عثمان ولد الشيخ" (موريتانيا)،الأستاذ "عبد الغفار حسين"(الإمارات)،الأستاذ "عمر الفاروق" (السودان)، الأستاذ "فضل علي عبد الله" (اليمن)، الأستاذ "محسن عوض" الأمين العام(مصر)، الأستاذ "محمد

الهسكوري" أمين الصندوق (المغرب)، الأستاذ "محمد فائق"(مصر)، الأستاذة "مها البرجس"(الكويت)، الأستاذ "نعمة جمعة"(لبنان).

تشكيل اللجنة التنفيذية

وعقد مجلس الأمناء المنتخب جلسة إجرائية انتخب خلالها كلاً من الدكتور"أمين مكي مدني" رئيساً لمجلس الأمناء، والأستاذ "محسن عوض" أميناً عاماً للمنظمة، والدكتورة "سهام الفريح" نائباً لرئيس مجلس الأمناء، والأستاذ "محمد الهسكوري" أميناً للصندوق، واستكملت بانتخاب ثلاثة أعضاء لعضوية اللجنة التنفيذية، وهم الأستاذة "سبيكة النجار" والأستاذ "بو جمعة غشير" والأستاذ "راجي الصوراني".

وكذا عقدت اللجنة التنفيذية المنتخبة اجتماعاً إجرائياً، جددت خلاله الثقة في الأستاذ"إبراهيم علام" مديراً تنفيذياً للمنظمة.

وإجراء تعديل على النظام الأساسي للمنظمة

وقررت الجمعية العمومية السابعة إدخال تعديلين على المادة (٢٣) من النظام الأساسي، حيث تقرر إضافة جملة إلى البند (أ) يشير إلى"ضرورة أن يكون عضو مجلس الأمناء من الأعضاء العاملين في المنظمة والمنتظمين في تسديد اشتراكاتهم في المنظمة".

كما أضيفت فقرة جديدة برقم (٤) تشير إلى أن عضو مجلس الأمناء الذي يتغيب عن حضور اجتماعيين متاليين دون عذر يقبله المجلس "يعتبر مستقيلاً وللعضو أن يتظلم من القرار أمام الجمعية العمومية في اجتماعها التالي للقرار".

البيان الختامي

وفى ختام أعمالها، أصدرت الجمعية العمومية البيان الختامي الذي تناول بالتحليل أوضاع حقوق الإنسان في البلدان العربية وموقف المنظمة منها وبلور مطالباتها الأساسية، وجاء نصه كالتالي:

عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان الاجتماع الدوري السابع لجمعيتها العمومية يومي ١٨ و١٩ أبريل/نيسان الجاري بالقاهرة، والذي ترافق مع احتفالاتها بحلول العام الخامس والعشرين لتأسيسها في العام ١٩٨٣ والتي جرت وقائعها في يوم ١٧ أبريل/نيسان الجاري، وجرى خلالها تكريم مؤسسي المنظمة الأوائل ورواد حركة حقوق الإنسان في العالم العربي في احتفالية عربية كبيرة.

وشارك في هذه الاحتفالات السيدات والسادة أعضاء الجمعية العمومية السابعة للمنظمة وممثلي العشرات من منظمات المجتمع المدني وجماعات حقوق الإنسان في مصر ومن البلدان العربية، وحضره عدد من الدبلوماسيين العرب ولفيف كبير من البرلمانيين والقضاة والنقابيين والصحفيين ومراسلي وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.

وانعقدت الجمعية العمومية تحت شعار "برنامج عمل للمستقبل في سياق متغير"، وانتخبت المفكر اليمني الدكتور "محمد عبد الملك المتوكل" نائب رئيس المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية رئيساً لأعمال الجمعية، والأستاذ "أحمد شمس الدين" نائب رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان مقرراً لاجتماع الجمعية، واستمعت الجمعية إلى التقرير الأدبي المقدم من مجلس أمناء المنظمة المنتهية ولايته والذي عرضه الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة، كما استمعت للتقرير المالي المعتمد من مجلس الأمناء والذي عرضه الأستاذ "بوجمعة غشير" أمين الصندوق.

وبعد المناقشات اعتمدت الجمعية العمومية التقريرين، وأبرأت ذمة مجلس الأمناء المنتهية ولايته، ووجهت الشكر للمجلس ورئيسه ولجنته التنفيذية، كما وجهت شكراً خاصاً للأستاذ "محمد فائق" على الدور المهم الذي لعبه في قيادة المنظمة خلال فترات ولايته.

واستمعت الجمعية العمومية للتقارير الميدانية المقدمة من المنظمات العضوة (الاثنين والعشرين) عن أوضاع وتطورات حقوق الإنسان في مناطق عملها، وكذا عن أنشطتها وجهودها إزاء هذه التطورات والتي عكست تدهوراً إضافياً في مشهد حقوق الإنسان على امتداد المنطقة العربية.

وخلال المناقشات أثار أعضاء الجمعية ضرورة تطوير وتكثيف الجهود التنسيقية بين مجمل تنظيمات حقوق الإنسان في العالم العربي، ونددت بالملاحقات الأمنية والقضائية بحق المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظماتهم في عدد كبير من البلدان العربية، كما أدانت القيود المفروضة على حرية تأسيس ونشاط جماعات حقوق الإنسان.

وجددت الجمعية العمومية دعوة المنظمة للحكومات العربية لاستكمال

انضماماتها وتصديقاتها على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ورفع تحفظاتها العامة وغير المحددة على بعض بنود الاتفاقيات، والتفاعل إيجاباً مع الاتفاقيتين الجديدتين بشأن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة ومناهضة الاختفاء القسري.

كما دعتها للتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي سبق وأن وقع عليه أغلبها.

كذلك طالبت الدول العربية في أفريقيا باستكمال تصديقاتها على ميثاق إنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

ورحبت بدخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ ودعت إلى استكمال تحديثه وتطويره كي يتلاءم مع الالتزامات الدولية.

وأدانت الجمعية كافة الاحتلالات الأجنبية للأراضي العربية والانتهاكات الواسعة للحقوق الأساسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب عليها، وعلى رأسها الحق في الحياة.

وتوقفت بصفة خاصة أمام الأوضاع في العراق تحت الاحتلال الأمريكي ونتيجة لجرائم الحرب التي يرتكبها، وما قادت إليه من تعميق هوة الخلاف المذهبي والعرقي والطائفي في العراق وقوضت استقراره. ودعت مختلف أبناء العراق إلى وقف التدهور وتبني نهج الحوار لنزع بذور الفتنة، كما طالبت الحكومات العربية بتحمل مسئولياتها والعمل على إطلاق جهد دولي لإنهاء الاحتلال والنزاع في العراق ووضع حد للكارثة الإنسانية التي يعانيها الشعب العراقي بمختلف فئاته، وأكدت على تمسكها ببطلان الآثار القانونية المترتبة على التغييرات في الأوضاع الاقتصادية والقانونية والتي جرت بالمخالفة لاتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩.

كما أدانت جرائم الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني والحصار والعقوبات الجماعية المفروضة عليه، ونددت بمساندة أطراف دولية لهذه الجرائم التي تمثل انتهاكاً صارخاً لأحكام القانون الإنساني الدولي واتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة للعام ١٩٤٩.

ودعت الحكومات العربية لفك الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة قطاع غزة على وجه السرعة، وطالبت المجتمع الدولي بتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين لحين إنهاء الاحتلال. وأعربت عن أسفها للنزاع الأهلي بين حركتي فتح وحماس وما قاد إليه من تعميق للمأساة الإنسانية المتواصلة في الأراضي الفلسطينية.

كما أدانت المنظمة الاحتلال الإثيوبي للصومال والغارات الأمريكية، وطالبت الأمم المتحدة بالعمل على إنهاء الاحتلال في أسرع وقت، كما طالبت الاتحاد الأفريقي باستكمال نشر القوات الأفريقية لإنهاء ذريعة الوجود العسكري الإثيوبي، وطالبت مختلف الأطراف باستئناف جهود الحوار لإنهاء الأوضاع الإنسانية المتدهورة في البلاد. ودعت المجتمع الدولي لتوفير الإغاثة الإنسانية للسكان.

وأدانت الجمعية انتهاكات وخروقات حقوق الإنسان في السودان، وطالبت بتفعيل بنود اتفاق سلام الجنوب وإنهاء الخلافات العالقة حوله باعتباره القاطرة لإنهاء الأزمات السياسية المتعددة في السودان على نحو يكفل استيعاب وحل المشاكل العديدة في السودان في سياق ديمقراطي.

وجددت دعوتها لاستئناف المفاوضات بشأن الأوضاع في إقليم دارفور، وتوسيع قاعدة اتفاق أبوجا للسلام في الإقليم، ووقف أعمال العنف وحماية المدنيين والعودة الطوعية للنازحين والمهجرين.

ودعت الجمعية الأطراف السياسية في لبنان لاستئناف الحوار وتأمين استقرار البلاد وحماية السلم الأهلي ومنع الانزلاق إلى هاوية نزاع أهلي جديد، كما طالبت الأطراف الدولية والإقليمية بدعم التوصل إلى تسوية للأزمة السياسية والكف عن استخدام لبنان ساحة لصراعاتهم.

واستنكرت الجمعية استمرار ظاهرات التعذيب والمعاملة القاسية في مراكز الاحتجاز وإساءة استخدام السلطة في غالبية البلدان العربية والتي تفضي في بعض الأحيان إلى وفيات. وشددت على رفضها لاستمرار العمل بقوانين وحالة الطوارئ الرسمية والواقعية في العديد من البلدان العربية، واستحداث قوانين لمكافحة الإرهاب تنتهك الضمانات القانونية والأساسية لحقوق الإنسان، كما شددت على ضرورة إنهاء ظاهرات القضاء الاستثنائي وإحالة المدنيين إلى القضاء العسكري.

وعلى صعيد الحريات العامة، نددت الجمعية العمومية بالقيود المفروضة على حريات الرأي والتعبير والاعتقاد والتجمع السلمي، والقيود على الحق في الترخيص والتنظيم الحزبي والنقابي، ومصادرة الحق في المشاركة في إدارة الشئون العامة.

وناقشت الجمعية تدهور استجابة

الحكومات لالتزاماتها في مجال تلبية وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في ضوء استفحال أزمة الغلاء والغذاء العالمية.

وأعادت الجمعية التأكيد على ضرورة احترام التعددية الثقافية في البلدان العربية، وعلى الحق في الاعتراف بالهوية الثقافية واللغوية وبالحقوق الكاملة في المواطنة والمساواة لضمان الوحدة في إطار التنوع.

وتبنت الجمعية استراتيجية عمل في المرحلة القادمة تقوم على تعزيز الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الحقوق المدنية والسياسية، وأطلقت حواراً حول رؤية استراتيجية لتفاعل المنظمة مع المتغيرات الإقليمية والدولية، وبدأت بندوة عقدت على هامش الاجتماع، وتواصل خلال الفترة المقبلة توسيع نطاق الحوار مع كافة الدوائر المعنية بحقوق الإنسان في الوطن العربي.

وفي ختام أعمالها، أجرت الجمعية انتخابات تشكيل مجلس أمنائها، والتي أسفرت عن تجديد في مقاعده بنسبة ٣٠ بالمائة من الأعضاء العشرين، كما أجرى مجلس الأمناء الجديد انتخاباته الداخلية، وشكل لجنته التنفيذية وجدد ثقته في الدكتور أمين مكي مدني رئيساً لمجلس الأمناء والدكتورة سهام الفريح نائباً للرئيس، وانتخب الأستاذ محسن عوض أميناً عاماً للمنظمة، والأستاذ محمد الهسكوري أميناً للصندوق، والأستاذ راجي الصوراني والدكتورة سبيكة النجار والأستاذ بوجمعة غشير لعضوية اللجنة التنفيذية، كما جددت اللجنة التنفيذية ثقتها في السفير إبراهيم علام مديراً تنفيذياً للمنظمة لدورة جديدة.

نـــدوة
الحركة العربية لحقوق الإنسان في واقع متغير

في ختام أعمال جمعيتها العمومية السابعة التي تمثل بتشكيلها مؤتمراً إقليمياً موسعاً لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ندوة فكرية بعنوان "حركة حقوق الإنسان في واقع متغير"، وشارك في أعمالها ونقاشاتها عدد من الخبراء.

ويمثل موضوع الندوة أحد الانشغالات الرئيسية للمنظمة، ويهدف لاستطلاع آراء الأفرع والمنظمات العضوة والمشاركين في مقاربة إستراتيجية عمل المنظمة حيال المتغيرات التي جرت في المنطقة العربية وكذا على الصعيد الدولي.

وترأس أعمال الندوة د."أمين مكي مدني" رئيس مجلس أمناء المنظمة، الذي عرض لأبعاد الندوة وأهميتها سواء بالنسبة للمنظمة أو للحركة الحقوقية في العالم العربي، ومنها جملة التطورات والمتغيرات التي يعكسها كثافة المواثيق الدولية المتلاحقة واتساع نطاق الاتفاقيات الرئيسية المكونة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتطورات التي لحقت بالمنظمات العربية لحقوق الإنسان والتفاعلات التي مرت بها، والمدى الذي يمكنها من التفاعل مع تطورات حقوق الإنسان على الصعيدين الداخلي والدولي، واحتلال موضوع حقوق الإنسان لمكان بارز في الشأن الدولي المعاصر، خاصة مع تطور مفهوم السيادة الوطنية وكونية حماية حقوق الإنسان، وتعدد الآليات الدولية الخاصة بالرقابة، ونبه للمفارقة بين التسابق للانضمام للمواثيق الدولية المتلاحقة في الوقت الذي يتم فيه التحلل من الالتزام بها، وموضوع الخصوصية الثقافية الذي يطرح إشكالية مهمة في العالم العربي والدول الإسلامية ويستخدم للتذرع للحيلولة دون تطبيق معايير حقوق الإنسان على نحو سليم وفاعل. وشدد على أهمية التداول حول التحديات الموجودة، وخاصة عند تأمل أوضاع منظمات المجتمع المدني العربي عموما ومنظمات حقوق الإنسان خاصة.

وقدم أ. "محسن عوض" أمين عام المنظمة لورقة الأسئلة المطروحة والتي أعدها في وقت سابق، مشيراً إلى أن العديد من الندوات والمؤتمرات جرت في وقت سابق حول نفس الموضوع وطرحت الأسئلة نفسها، ووجدت كثيراً من الإجابات عن دور حركة حقوق الإنسان، ولكن طرح الأسئلة في واقع وسياق مغاير يلقي إجابات جديدة أيضا.

واستعرض عدداً من القضايا الموضوعية التي تشكل معالم السياقات والتي بتغيرها تشكل معالم جديدة، ومنها

١- **رسالة حقوق الإنسان، في سياق العلاقة بين الدولة والمجتمع - "التغير في دور الدولة ووظائفها"**، على صلة بتغير دور الدولة واستقالتها من كثير من وظائفها الاجتماعية في كثير من

المجالات، بما يضع تحدياً أمام إعمال مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على اتساعها وتنوعها، فعلى مستوى الساحة الدولية ظهر فاعلون جدد ينافسون الدولة في أدوارها، كالهيئات الدولية التي باتت تلعب دورا كبيرا، والشركات متعددة الجنسيات، ومنظمات المجتمع المدني التي قادت احتجاجات عاصفة ضد العولمة وضد العدوان على فلسطين والعراق ولم يعد هناك حصانة للدولة وتطور مفهوم التدخل الإنساني الدولي

٢-التفاعل مع الآليات الدولية وتدعيم الآليات الوطنية، بعد أن امتدت يد التغيير للآليات الدولية، فمركز حقوق الإنسان استبدل بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وحل مجلس حقوق الإنسان محل لجنة حقوق الإنسان، وأصبحت المنظمات غير الحكومية فاعلاً أساسياً في المراقبة الدولية داخل المنظومة الأممية، وبينما تتأثر الآليات الدولية بالتوازنات داخل الأمم المتحدة، فإن التركيز على الآليات الوطنية يحتاج لدعم أكبر في المستقبل، وهناك حاجة لأن تلعب الآليات الدولية دوراً إستراتيجياً في دعم حقوق الإنسان، بينما تلعب الآليات الوطنية دورا أكبر في الدفاع المباشر المرحلة القادمة

٣-حدود الإجماع وضوابط الاختلاف داخل حركة حقوق الإنسان في العالم العربي، فهناك تباينات طبيعية داخل حركة حقوق الإنسان تجاه بعض القضايا، ومدى تأثيرها ومواقف الفرق والمدارس داخل الحركة إزاء بعضها البعض، وكيف نعمق التواصل من أجل حشد الطاقات

٤- منظمات حقوق الإنسان والعلاقة مع الحركات السياسية والاجتماعية، وأصبح من الضرورة إقامة تحالفات واسعة بين منظمات حقوق الإنسان والقوى الاجتماعية، وربما تكون حيال قضايا محددة أو ذات أشكال ثابتة أو متغيرة، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان عبر مسيرتها مارست الدورين معا، فكان هناك أشكال من التحالفات الثابتة كما هو الحال في التحالف بين المنظمة وكل من اتحاد المحامين العرب واتحاد الصحفيين العرب، وهناك تحالفات محددة مثلما حدث مع نقابات الصحفيين وعديد من منظمات المجتمع المدني حيال مناهضة بعض قوانين الصحافة

٥-التفاعل مع المكونات الخارجية والداخلية حيال أزمات المنطقة، فالمنطقة العربية مكشوفة وهي عرضة باستمرار لضغوط كبيرة، والتدخلات الدولية أصبحت كثيرة، ومنها صورة الاحتلال القديم بشكله الصريح، وإزاء ذلك هناك انقسام في التحليلات، فهناك تحليلات تذهب إلى وضع كل المسئولية عن تدهور حالة حقوق الإنسان على عاتق الاحتلال والتدخل الدولي والتدخل العسكري في المنطقة، وهناك تحليلات ترى أن المكونات الداخلية للأزمات الوطنية هي التي تجذب هذا التدخل الخارجي ومن ثم لابد من يحمل الأطراف الداخلية المسئولية مثلما يتم تحميلها للعامل الخارجي

وبالنسبة **للقضايا الذاتية**، ومنها **مسألة ديمقراطية مؤسسات حقوق الإنسان**، وديمقراطية مؤسسات حقوق الإنسان التي يجب أن نؤكد عليها ونمارسها فكيف تتسنى الدعوة للديمقراطية دون ممارستها داخل مؤسساتنا

وهناك أيضا إ**شكاليات التمويل** والتي تمثل قضية أساسية، ويعمل الجميع على تجاوزها، كل بحسب أسبابه وحاجاته

بالنسبة لقضية **التخصص**، التي تعد أحد أسباب التقدم في العالم في جميع الميادين، والسؤال المطروح هو كيف يمكن التوازن بين أهداف المنظمة الواردة في ميثاقها الأساسي ونطاقها الكبير وبين قدرة المنظمة على التفاعل مع كافة القضايا والانشغالات التي تشملها بالكفاءة اللازمة

وحول سؤال **النخبوية والجماهيرية** التي ظلت مطروحة منذ سنين، وكذلك قضية **المهنية**، ومتطلبات الجمع بين **الاحتجاج والاقتراح** في أنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وأخيراً سبل تعزيز **حماية المدافعين عن حقوق الإنسان**.

المناقشات

ركزت النقاشات بداية على طرح السؤال المبدئي، هل توجد حركة لحقوق الإنسان عربية أو في العالم العربي؟ وما المقصود بها؟ وتساءل المشاركون عن دور المنظمة في تأطير هذه الحركة، ووضع أسس مرجعية لها تنسجم مع المعايير والمرجعية الدولية لحقوق الإنسان، مع تأصيل جذور حقوق الإنسان في الثقافة العربية والثقافات القومية والدينية السائدة في البلدان العربية.

وحذر المشاركون من خطورة تصوير قضية حقوق الإنسان على أنها قضية غربية أو قيم مستوردة لأن من شأن ذلك الإضرار بقضايا حقوق الإنسان، وأجمع المشاركون على أنه لا تعارض بين مرجعية حقوق الإنسان وبين المرجعيات الثقافية والدينية في البلدان العربية، وعلى

أن منجزات حقوق الإنسان كانت نتيجة نضال إنساني مشترك عبر محطات تاريخية، وهى بهذا التراكم ملك للإنسانية كلها مما يجعلها ثقافة كونية.

وكان مثار اهتمام المشاركين والقاسم المشترك في النقاشات هو ضرورة السعي لامتلاك قاعدة جماهيرية عريضة، وبناء تحالفات شعبية مع القوى الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، عبر تبني الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل الفئات، مع الاهتمام بالحقوق الثقافية للقوميات المختلفة في البلدان العربية كالأكراد والأمازيغ والأفارقة باعتبارهم شركاء في الأوطان، وتأكيد رسالة المنظمة ودورها في رعاية حقوق كافة الأشخاص في الإقليم العربي.

وأظهرت المناقشات في مقاربة قضية النخبوية والجماهيرية في حركة حقوق الإنسان العربية، أن المنظمة كوعاء جامع للعديد من المنظمات الحقوقية العربية وأنها نشأت على أكتاف مجموعة من المثقفين العرب وبمبادرة منهم، إلا أن ذلك لا ينفي أنها كانت استجابة لمطالب وآمال جماهير شعبية عريضة، وأن نضالها كان دائما لصالح الجماهير. ودعت مختلف المداخلات إلى تطوير الحركة في اتجاه تلبية طموحات الجماهير وبالاستناد عليها.

وعبر السيد "الصادق المهدي" في مداخلته عن ضرورة "تمليك حقوق الإنسان" للقوى الاجتماعية العريضة والقوى السياسية الآخذة في البزوغ والتي بات لها حضور جماهيري بما فيها التيارات السياسية الدينية، حتى وإن لم تكن قضايا حقوق الإنسان محل اهتمام هذه القوى فيما مضى، وذلك حتى يكون لقضية حقوق الإنسان "محامون وأنصار جدد" من مختلف القطاعات الاجتماعية وخصوصاً في هذه الأوساط.

وتوقف المشاركون طويلا أمام ظاهرة العولمة وما طبعت به الحياة الإنسانية المعاصرة وجوانبها الإيجابية، مع وجوب ألا يصرف ذلك النظر عن الآثار السلبية شديدة الخطورة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها حلقة من حلقات التطور الرأسمالي العالمي، وشددت المداخلات على ضرورة الانتباه لتأثيراتها السلبية وأهمية وواجب الانخراط في الحركات المناهضة للعولمة على المستويين الدولي والإقليمي، والدعوة لعولمة بديلة أكثر إنسانية ورحمة في مواجهة العولمة المتوحشة وسياساتها الاقتصادية التي تؤدي لإفقار الشعوب.

وأشارت مداخلات أخرى للتحديات المطروحة على الساحة العربية مثل الاحتلالات المباشرة للعراق وفلسطين، وغير المباشرة، ومشاريع الإدماج والاحتواء الذي يعد مشروع الشرق الأوسط الكبير جزءاً منها، الأمر الذي يتطلب اليقظة.

وتناولت المناقشات الخلط بين العمل السياسي والحقوقي وطبيعة التداخل في المهام والأدوار بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، لا سيما في المنظمات الناشئة، وواجب الفصل رغم أن بعض المشاغل مشتركة، كالدعوة للديمقراطية والتضامن مع النشطاء السياسيين في مواجهة المحاكمات الصورية وصور الاعتقال التعسفي وغيرها من الانتهاكات، وسعي بعض الأحزاب والحركات السياسية لاحتواء منظمات المجتمع المدني أو صنع واجهات لها من منظمات المجتمع المدني، وانتقال بعض الأمراض الحزبية لها كالانشقاقات والصراعات. وأكد المشاركون أن هذا الخلط مرهون بقضية استقلال منظمات المجتمع المدني عن الحكومات والأحزاب، ومرتبط بمسألة المهنية التي تعتبر هي معيار الأداء.

وأبرزت النقاشات أن الحرب الدولية على الإرهاب هي إحدى أهم الانشغالات بعد أن بررت لكثير من الحكومات العصف بحقوق الإنسان بحجة مكافحة الإرهاب، مما أدى لمصادرة حقوق الإنسان لصالح المسألة الأمنية، وإن الإدارة الأمريكية أضرت بذلك بقضية حقوق الإنسان، وباحتلالها العراق، وبتبنيها مشاريع إصلاح تهدف لضمان مصالحها الذاتية ولا تضمن مصالح الشعوب، مما أفقد هذه المشاريع صدقها، ثم بعدولها عن تأييد مشاريع الإصلاح بعد أن روجت لها.

وفي معالجة **القضايا الذاتية**، جرى التأكيد على ضرورة تبني قضية الديمقراطية المؤسسية داخل منظمات حقوق الإنسان، على اعتبار أن الدعوة لحقوق الإنسان والديمقراطية لا تستقيم مع أطر وتنظيمات غير ديمقراطية، وفي هذا السياق تناولت المداخلات ضرورة فتح الآفاق لتمثيل أكبر للمرأة في جميع المستويات التنظيمية للمنظمة وأجهزتها القيادية من الجمعية العمومية إلى مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية. وثمن المشاركون عاليا انتخاب سيدتين في اللجنة التنفيذية للمنظمة في هذه الدورة، وطالبت بعض الآراء باشتراط تمثيل المرأة بنسبة الثلث

في أجهزة المنظمة ومستوياتها.

وعن متطلبات الجمع بين الاحتجاج والاقتراح في أنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، أوضحت المناقشات أن العمل يجب أن يجري لقاعدة "لا يغنى واجب عن واجب"، حيث يكون من الصعب العمل في المضمارين معاً، إلا أنه لا مناص من العمل فيهما معا، فواجب المشاركة والتعاون الواقع على المجتمع المدني يستوجب المساهمة بالاقتراح، وواجب الدفاع عن حقوق الإنسان الذي يستوجب الاحتجاج، والمهام النضالية المنوطة بمنظمات حقوق الإنسان، لا سيما في المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهي مهام احتجاجية بالأساس في مواجهة السلطات الحاكمة التي ينظر إليها على أنها مجرد مؤسسات عقابية.

وفي المقترحات الخاصة باستراتيجيات العمل والبرامج، اتجهت المناقشات لاقتراحات عدة، منها عقد مؤتمر مرجعي للتحاور يضم كافة روافد حركة حقوق الإنسان العربية، وركز جانب من هذه المقترحات على أهمية التشبيك بين الأفرع والمنظمات العضوة وبعضها البعض، والتشبيك مع مختلف تنويعات منظمات حقوق الإنسان العربية، خاصة في تنظيم الحملات المشتركة والحملات ذات الطابع الإقليمي، وفي قضايا التضامن مع منظمات حقوق الإنسان التي يجابه بعضها منعطفات حادة مع السلطات في سبيل ترسيخ شرعيتها ووجودها المادي والقانوني، وفي الدفاع عن نشطاء حقوق الإنسان في ظل الهجمة الشرسة عليهم، واستخدام الآليات الوطنية والدولية في الانتصاف لقضايا حقوق الإنسان، وصياغة أجندة مشتركة بين المنظمة وفروعها ومنظماتها العضوة يجري تنفيذها بالتوازي في الأقطار العربية، مع إظهار قوة ونشاط المنظمة في المناسبات والأيام العالمية لحقوق الإنسان عبر الوقفات في أنحاء العواصم العربية.

شارك في تحرير هذا العدد :

أ.هايدي الطيب، أ.علاء شلبي، أ. محمد راضي، أ. معتز بالله عثمان

أ. إسلام محمد أبو العينين، أ. نيفين سليمان، أ. فاطمة فرغلي

السكرتارية الفنية :

أ. سامي زكريا، أ.عصمت جابر، أ. منى هاشم

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي *مقرها الرئيسي بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على **الصفة** الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

الأمين العام : أ.محسن عوض

رئيس مجلس الأمناء : د.أمين مكي مدني

نائب الرئيس : د.سهام الفريح

المقر الرئيسي : ٩١ شارع الميرغني- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع

ت : ٢٤١٨١٣٩٦ - ٢٤١٨٨٣٧٨

فاكس: ٢٤١٨٥٣٤٦ - ٢٦٩٠٤٧٠٣

بريد إلكتروني:
aohr@link.net

موقع الإنترنت :
www.aohr.net
www.arabhumanrights.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :

داخل مصر ٥٠ جنيهاً مصرياً

خارج مصر ٥٠ دولاراً

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطني المصري - فرع ثروت

حساب جار ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835